تعارض اللفظين فى الأحكام وتأثيره فى القواعد النحوية والصرفية

دكتور
محمود شحاتة التونى
مدرس اللغويات فى الكلية

مقـــــدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمـــة للعالمين ــ سيدنا محمد ــ وعلى آله وصحابته والتابعين .

وبعـــد .

فإن لغتنا العربية مليئة بالأسرار النحوية ، التى تحتاج إلى إماطة لثام الغموض عنها ، ومن هذه الأسرار : « صور تقارض اللفظين فى الأحكام » وهى كثيرة ، ومع ذلك نجد العلماء اختلفوا فيها ، فمنهم من يرى أن ذلك لغة لقوم ، ومنهم من يقول إنه شاذ أو ضرورة ، معللا لصحة رأيه بأن لكل لفظ من هذه الألفاظ حكمه الذى اختص به واشتهر ، فكيف يصرف عنه إلى غيره ؟

فعلى سبيل المثال الحديث عن التقارض بين « متى » ، و « إذا » فالمشهور عن « متى » أنها تجزم ، والمشهور عن « إذا » أنها لا تجزم ، وقد جاء العكس مؤيدا ببعض الأحاديث الواردة عن الرسول ــ ﷺ ــ وبعض أشعار العرب ، ومع ذلك نجد الاختلاف بين النحاة ــ فى قبوله نحو هـــذا أو رده ــ قائما .

فكان لابد من إماطة اللثام عن هذه القضية ، وتوضيح آراء النحاة فيها ، ومحاولة الوصول ــ ما أمكن ــ إلى ما هو صواب ، وجعل هذه الصور فى بحث مستقل يسهل الرجوع إليه عند الحاجة .

وقد وفقنى الله بفضله إلى عمل دراسة عن إحدى عشرة سورة من هذه السورة(١) .

أسأل الله أن أكون وفقت فى دراستها ، وأن تأتى وافية بالمطلوب .

والقروض فى اللغة : القطع ، وكل ما يتجازى به الناس فيما بينهم .

والتقارض : التجازى فى الخير والشر .

قال فى اللسان : (وأصل القرض فى اللغة : القطع) .

والقرض ، والقروض : ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونه .

وجمعه قروض : وهو ما أسلفه من إحسان ومن إساءة .

وكل أمر يتجازى به الناس فيما بينهم فهو من القروض .

وقيل : القَرض : المصدر ، والقِرض : الاسم .

وقرضته قرضا ، وقارضته ، أى : جازيته .

ويقال للرجلين : هما يتقارضان الثناء فى الخير والشر أى : (يتجازيان)(٢) اهـ

---

(١) ويمكن بعد من هذه الصور دخول أحرف الجر بعضها على بعض فى المعنى . ينظر مغنى اللبيب ٢/٧٠٠ ، والأشباه والنظائر ١/١٣٧ .

(٢) ينظر لسان العرب ٧/٢١٦ ـ ٢١٨ ـ بتصرف .

والمراد بتقارض اللفظين عند النحاة : أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به(٣) .

وقد جاء بعض هذه الألفاظ عاملا ، واستعار حكم لفظ آخر عامل مثله كما حدث فى « لم » و « أن » .

وقد يكون أحدهما عاملا ، والآخر غير عامل ، ويأخذ كل واحد منهما حكم الآخر ، كما حدث بين « أن » المصدرية ، و « ما » وبين « إن » الشرطية ، و « لو » .

وقد يعطى اللفظ حكم اللفظ الآخر ، ولا عمل لأحدهما ، كما فى إعطاء الفاعل إعراب المفعول ، وعكسه .

وقد يقترض اللفظ الواحد حكمين مختلفين ـ أيضا ـ كما حدث فى « أن » المصدرية ، حيث جاءت بمعنى « الذى » عند محمد بن مسعود الغزنى .

وجاءت مهملة مقترضة حكم « ما » .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون فى مقدمة وأحد عشر مبحثا وخاتمة .

أما المقدمة : فقد ذكرت فيها : السبب الدافى إلى هذا البحث .

وأما المبحث الأول : فقد تناولت فيه : وقوع « الذى » مصدرية ، ووقوع « أن » بمعنى « الذى » .

---

(٣) ينظر ابن عقيل ٢/٨٨ ، والأشباه والنظائر ١/١٣٨ .

وأما المبحث الثانى : فقد تناولت فيه : إعطاء « ما » النافية حكم « ليس » ــ فى الإعمال ــ وإعطاء « ليس » حكم « ما » فى الإهمال .

وأما المبحث الثالث : فقد تناولت فيه : إعطاء « عسى » حكم « لعل » ــ فى العمل ــ وإعطاء « لعل » حكم « عسى » فى اقتران خبرها بـ « أن » .

وأما المبحث الرابع : فقد تناولت فيه : إعطاء الفاعل إعراب المفعول ، وعكسه عند أمن اللبس .

وأما المبحث الخامس : فقد تناولت فيه : إعطاء « غير » حكم « إلا » ــ فى الاستثناء بها ــ وإعطاء « إلا » حكم « غير » فى الوصف بها .

وأما المبحث السادس : فقد تناولت فيه : إعطاء « الحسن الوجه » حكم « الضارب الرجل » ــ فى النصب ــ وإعطاء « الضارب الرجل » حكم « الحسن الوجه » فى الجر .

وأما المبحث السابع : فقد تناولت فيه : إعطاء « أفعل » فى التعجب حكم أفعل التفضيل ــ فى جواز التصغير ــ وإعطاء أفعل التفضيل حكم « أفعل » فى التعجب ، فى أنه لا يرفع ظاهرا .

وأما المبحث الثامن : فقد تناولت فيه : إعطاء « أن » المصدرية حكم « ما » المصدرية ــ فى الإهمال ــ وإعمال « ما » حملا على « أن » .

وأما المبحث التاسع : فقد تناولت فيه : إعطاء « لم » حكم « لن » ــ فى عمل النصب ــ وإعطاء « لن » حكم « لم » فى عمل الجزم .

وأما المبحث العاشر : فقد تناولت فيه : إعطاء « إن » الشرطية حكم « لو » ــ فى الإهمال ــ وإعطاء « لو » حكم « إن » فى الجزم .

وأما المبحث الحادى عشر : فقد تناولت فيه : إعطاء « إذا » حكم « متى » ــ فى الجزم بها ــ وإعطاء « متى » حكم « إذا » فى الإهمال .

وأما الخاتمة : فقد تناولت فيها : أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث .

وقد رتبت هذه المباحث على حسب ترتيب أبواب الألفية ــ لسهولة الرجوع اليها ــ مكتفيا بوجود أحد اللفظين فى بابه ، وضممت الآخر إليه وإن لم يكن فى هذا الباب ، لوجود المناسبة التى جمعت بينهما ــ وهى حمل أحدهما على الآخر دون تقييد بأى اللفظين أبدأ الحديث عنه ، ومن ثم ذكرت حكم تصغير « أفعل » فى التعجب ــ وإن كان موضوعه الصرف ــ مع أفعل التفضيل الذى لا يرفع ظاهرا .

والله يعلم أنى قد بذلت فى هذا الموضوع قصارى جهدى ، وأنفقت فيه كل ما أملك من وقتى ، راجيا من الله ــ تعالى ــ أن يفى بما حواه ، فإن كان كذلك فهذا فضل الله ، وإن كان غير ذلك فحسبى أننى قد بذلت كل ما أملك من جهدى واجتهادى .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يضعه فى ميزان الحسنات يوم أن نلقاه .

وهو حسبى ونعم الوكيل .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

دكتور
محمود شحاتة التونى

قونا الجبل ــ ماوى
الجمعة : الثالث عشر من شهر رمضان المعظم ١٤١٩هـ
الأول من يناير ١٩٩٩م .

المبحث الأول

تقارض الذى وأن المصدرية

أولا : وقوع « الذى » مصدرية :

أما وقوع « الذى » مصدرية فقال به يونس(١) ، والفراء ، قال الفراء ــ فى قوله تعالى ــ : « وخضتم كالذى خاضوا »(٢) (يريد : كخوضهم الذى خاضوه)(٣) اهـ

ونسب الفارسى هذا المذهب للبغداديين ، فقال ــ فى قوله تعالى ــ « ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن »(٤) ــ : (ويجوز فى قوله : « تماما على أحسن » وجه آخر ، على ما يراه البغداديون أيضا ، وحكاه أبو الحسن عن يونس ، وهو : أن يكون « الذى » مع ما بعده من الفعل ــ فيمن قدر « أحسن » فعلا فى تقدير المصدر كما يرى الجميع ذلك فى « ما » ، نحو قوله : « بما كانوا يكذبون »(٥) أى : يكذبهم ، وهكذا قال البغداديون . أو من قال منهم

---

(١) ينظر الارتشاف ٥٢١/١ ، ومغنى اللبيب ٥٤٧/٢ ، والدر المصون ٨٤/٦ .

(٢) سورة التوبة من الآية ٦٩ .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء : ٤٤٦/١ ، وراجع ٣٦٥/١ ، والدر المصون ٨٤/٦ .

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٥٤ .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٠ .

فى قوله : « وخضتم كالذى خاضوا » ، إن المعنى : « وخضتم كخوضهم » وحكى أبو الحسن عن يونس ، فى قوله : « ذلك الذى يبشر الله عباده الذين آمنوا »(٦) ، كأنه : « ذلك تبشير الله عباده »(٧) اهـ

واختار هذا المذهب محمد بن مسعود الغزنى ، فيما نقله عنه ابن هشام ، قال ابن هشام : (قال محمد بن مسعود الزكى ــ فى كتابه البديع ــ : إن « الذى » و « أن » المصدرية يتقارضان . فتقع الذى مصدرية كقوله(٨) :

أتقرم أكباد المحبين كالذى
أرى كبدى من حب مية تقرم(٩)) اهـ

وممن ذكر وقوع « الذى » مصدرية السمين الحلبى ، قال فى قوله تعالى : « وخضتم كالذى خاضوا »(١٠) : (وقعت « الذى » مصدرية ، والتقدير : وخضتم خوضا كخوضهم ، ومثله :

---

(٦) سورة الشورى من الآية ٢٣ .

(٧) ينظر المسائل العضديات ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٨) من الطويل ، وينسب لذى الرمة .

ويروى : « من حب بثنة » ، بدل : « من حب مية » ، وعلى هذا نسبه بعضهم لجميل ، وهو بهذه الرواية بديوان جميل ص ٤٧ .

والمعنى : أتقرح أكباد المحبين ، كقرح كبدى من حب مية .

والشاهد فيه : مجىء « الذى » بمعنى « أن » .

من مواضعه : الأشباه والنظائر ١٣٧/١ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب للبغدادى ١٧٥/٧ .

(٩) ينظر مغنى اللبيب ٥٤٧/٢ .

(١٠) سورة التوبة الآية ٦٩ .

فثبت الله ما آتاكم من حسن
فى المرسلين ونصرا كالذى نصروا(١١)

أى : كنصرهم . وقول الآخر :

يا أم عمرو جزاك الله مغفرة
ردى على فؤادى كالذى كانا(١٢)

أى : ككونه .)(١٣) أهـ

وذكر ابن مالك أنها تأتى مصدرية ، مع الحكم بحرفيتها ، ونسب هذا للفراء وصححه ، قال فى شرح التسهيل : (تأتى « الذى » مصدرية محكوم بحرفيتها وهذا مذهب الفراء ــ رحمه الله ــ وهو الصحيح ، وبه أقول .)(٤٤) أهـ

---

(١١) من البسيط . وقائله عبد الله بن رواحة .
ويروى شطرة الثانى : تثبيت عيسى ونصرا كالذى نصروا .
والشاهد فى قوله : « ونصرا كالذى نصروا » حيث جاءت «الذى» بمعنى « أن » أى : ونصرا كنصرهم .
من «واضعه : شرح التسهيل ٢١٩/١ ، والبحر المحيط ٣١١/٢ والدر المصون ٥٩١/٢ ، ٢٣٧/٥ .

(١٢) من البسيط . وقائله جرير ، والبيت بديوانه ص ٤٩١ .
والشاهد فى قوله : « كالذى كان » ، حيث وقعت «الذى» مصدرية، أى : ككونه .
من «واضعه : المحتسب ١٨٩/٢ ــ برواية : « صالحة » بدل « مغفرة » ، وشرح التسهيل ٢٢٠/١ .

(١٣) ينظر الدر المصون ٨٤/٦ .

(١٤) ينظر شرح التسهيل ٢١٩/١ .

ومذهب البصريين : أن « الذى » لا تأتى مصدرية ، وصححه أبو حيان(١٥) .

وذهب الرضى : إلى أن « الذى » المصدرية اسمية .

وذهب ابن هشام : إلى أنها من الموصلات الحرفية .

قال فى التصوير : (فالموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، ولم يحتج إلى عائد ، وهو ستة : « أنّ » ، و « أنْ » ، و « ما » و « كى » ، و « لو » ، و « الذى » على وجه حكاه الفارسى فى الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه : « ذلك الذى يبشر الله عباده »(١٦) ، قال الموضح ــ فى الحواشى ــ : ومن أوضح الدلالات على قول أبى دهيل الجمحى :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه
حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل فائلهم
قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا(١٧)

---

(١٥) ينظر الارتشاف ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ ، ٥٢١ .

(١٦) سورة الشورى من الآية ٢٣ .

(١٧) من البسيط ، وهما لأبى دهيل الجمحى . كما ذكر .
والشاهد فى قوله : « كالذى » حيث جاء « الذى » حرف موصول.
من «واضعهما : المؤتلف والمختلف للآمدى ص ١١٧ ــ برواية : «ما صنعوا » ، بدل : « مر ما صنعوا » ، «رزق أناس » بدل : « رزق رجال » والمعجم المفصل ٥٢٧/١ .

وعلى القول به ، فقال الرضى : لا خلاف فى اسمية « الذى » المصدرية وصنيع الموضح يأباه .)(١٨) اهـ

وقيل : لا منافاة بين مراد الموضح والرضى ، لأن مراد الرضى بكونها اسما ، أن المحل لها ، ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا ، أنها تؤول بمصدر ، فلا منافاة(١٩) .

وعلى هذا فما قاله الرضى ــ فيما نقله عن الشيخ خالد ــ من أنه لا خلاف فى اسمية « الذى » المصدرية ، يحتاج إلى نظر ، فقد قال بحرفيتها الفراء فيما نقله عنه ابن مالك ، واختاره ابن مالك وصححه ، كما سبق(٢٠) .

ومن قال بمصدرية « الذى » جعل صلتها جملة فعلية ، وجميع ما مثلوا به كذلك ، وأما وصلها بالاسمية فيحتاج إلى شاهد أو نقل(٢١) .

ثانيا : وقوع « أن » بمعنى « الذى » :

ذكر ذلك محمد بن مسعود الغزنى ، واستدل له بقولهم : « زيد أعقل من أن يكذب » ، أى من الذى يكذب(٢٢) .

---

(١٨) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٠ .

(١٩) ينظر حاشية يس على شرح التصريح ١/٣٠٠ .

(٢٠) ينظر ص ٣ .

(٢١) ينظر شرح شواهد مغنى اللبيب للبغدادى ــ نقلا عن الدمامينى ــ ٧/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢٢) ينظر مغنى اللبيب ٢/٥٤٧ ، والأشباه والنظائر ١/١٣٧ .

والظاهر أن ما ذكره محمد بن مسعود الغزنى انفرد به .

قال ابن هشام : (وأما ما ذكره محمد بن مسعود الغزنى ، من وقوع « أن » بمعنى « الذى » ، فلم أعرف له قائلا ، والذى جراه عليه إشكال هذا الكلام ، فإن ظاهره تفضيل « زيد » فى العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب مشهورة فى الاستعمال ، وقل من يفطن لإشكالها ، وظهر لى فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكون فى الكلام تأويل على تأويل ، فيؤول « أن » والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذى أراده ، ولكن بترجيه يقبله العلماء .

ألا ترى أنه قيل ــ فى قوله ــ تعالى ــ : « وما كان هذا القرآن أن يفترى »(٢٣) .

إن التقدير : ما كان افتراء ، ومعنى هذا : ما كان مفترى .

وقال أبو الحسن : ــ فى قوله تعالى ــ : « ثم يعودون لما قالوا »(٢٤) .

إن المعنى : ثم يعودون للقول ، والقول فى تأويل المقول أى : يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار .

وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء : إن العود الموجب للكفارة العود . إلى المرأة ، لا العود إلى القول نفسه ، كما يقول أهل الظاهر .

---

(٢٣) سورة يونس من الآية ٣٧ .

(٢٤) سورة المجادلة الآية ٣ .

وبعد فهذا الوجه ــ عندى ــ ضعيف ، لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه قوله :

إذا أنت فضلت أمرا ذا براعة
على تناقض كان المديح من النقص(٢٥)

التوجيه الثانى : أن « أعقل » ضمن معنى « أبعد » ، فمعنى المثال : زيد أبعد الناس من الكذب ، لفضله من غيره .

فـ « من » المذكورة ليست الجارة للمفضول ، بل متعلقة بـ « أفعل » ، لما تضمنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعى ، والمفضل عليه متروك أبدا مع « أفضل » هذا ، لقصد التعميم .)(٢٦)أهـ

المبحث الثانى

إعطاء « ما » الثانية حكم « ليس » ــ فى الإعمال ــ وإعطاء « ليس » حكم « ما » فى الإهمال

أولا : إعطاء « ما » الثانية حكم « ليس » فى الإعمال :

أصل العمل للأفعال ، بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل ، إلا ما استعمل زائدا ، نحو « كان » ، أو فى معنى الحرف ، نحو : « قلما » أو تركب مع غيره ، نحو « حبذا » .

---

(٢٥) لا شاهد فيه على مسألتنا ، وانما استدل به على أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه .

(٢٦) ينظر مغنى اللبيب ٢/٥٤٧ ، ٥٤٨ ، وراجع الأشباه والنظائر ١/١٣٧ .

وأما ما عدا من الأسماء فشبهه بالفعل .

وأما الحرف : فإنه إن اختص بما دخل عليه ، ولم ينزل منزلة الجزء منه ، عمل فيه .

فإن لم يختص ، أو اختص ، ولكن تنزل منزلة الجزء منه ، لم يعمل فيه ؛ لأن جزء الشىء لا يعمل فى الشىء .

و « ما » من قبيل غير المختص ، لأنها تدخل على الاسم ، فتقول : « ما زيد قائم » وتدخل على الفعل ، فتقول : « ما يقوم زيد » .

وهذا الشبه رعاه بنو تميم فلم يعملوها ، لأنها لا تستحق العمل ، كما لا تستحقه الحروف التى ليست بمختصة ، مثل « هل »(٢٧) .

أما أهل الحجاز ونجد فأعملوها عمل « ليس » ؛ لشبهها بها .

ووجه الشبه بينهما من وجهين :

أحدهما : أن « ما » تنفى الحال ، كما أن « ليس » كذلك .

الثانى : أن « ما » تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن « ليس » كذلك . ويقوى هذه المشابهة بينهما دخول الباء فى خبر « ما » ، كما تدخل فى خبر « ليس » .

فإذا ثبت أنها أشبهت ليس ، وجب أن تعمل عملها ، فترفع الاسم وتنصب الخبر وعلى هذا المذهب نزل القرآن ، قال ــ تعالى ــ :

---

(٢٧) ينظر شرح التسهيل ١/٣٦٩ ، والهمع ١/٣٨٩ .

« ما هـذا بشرا »(٢٨) ، و « ما هن أمهاتهم »(٢٩) ، وهـذا مذهب البصريين .

وزعم الكوفيون أن « ما » لا تعمل شيئا — فى لغة الحجازيين — وأن المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط الباء ، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوا عوضوا منها النصب ، كما هو المعهود عند حذف حرف الجر(٣٠) .

وهذا مردود ، لأن كثيرا من حروف الجـر حذفت ، ولم ينصب ما بعدها ، تقول : « بحسبك زيد » ، و « ما جاءنى من أحد » . ولو حذفت حرف الجر لقلت : « حسبك زيد » و « ما جاءنى أحد » بالرفع .

فهذا دليل على أن حذف حرف الجر لا يوجب النصب(٣١) .

ولما كان عمل « ما » عمل « ليس » استحسانا لا قياسا ، اشترط له شروط ، وهى :

١ — بقاء النفى : فإن انتقض بـ « إلا » بطل العمل ، نحو : « وما محمد إلا رسول »(٣٢) .

---

(٢٨) سورة يوسف من الآية ٣١ .

(٢٩) سورة المجادلة من الآية ٢ .

(٣٠) ينظر أسرار العربية ص ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/١ ، والهمع ٣٨٦/١ ورصف المبانى ص ٣١٠ .

(٣١) ينظر أسرار العربية ص ١٤٣ ، ١٤٤ — والهمع ٣٨٩/١ .

(٣٢) سورة آل عمران من الآية ١٤٤ .

وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بـ « إلا » ، نحو : « ما زيد شىء إلا شىء لا يعبأ به » ؛ لاتحاد حكم البدل والمبدل منه(٣٣) .

والسر فى إبطال عملها عند انتقاضة النفى بـ « إلا » ، أنها عملت لشبهها بـ « ليس » من جهة المعنى ، وهو النفى ، و « إلا » تبطل مع النفى ، فتزول المشابهة ، فيجب ألا تعمل حينئذ(٣٤) .

وخالف قوم فى هـذا الشرط ، فجوز يونس والشلوبين النصب مع « إلا » مطلقا لوروده فى قوله :

وما الدهر إلا منجنونا بأهـله وما صاحب الحاجات إلا معذبا(٣٥)

وأجيب بأنه نصب على المصـدر ، أى : يدور دوران منجنون ، ويعذب معذبا ، أى تعذيبا(٣٦) .

---

(٣٣) ينظر الهمع ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ .

(٣٤) ينظر أسرار العربية ص ١٤٥ .

(٣٥) من الطويل ، وهو لا حد بنى سعد .

و « المنجنون » الدولاب . والمعنى : وما الزمان بأهله إلا كالدولاب تارة يرفع ، وتارة يضع ، وما صاحب الحاجات فى الدنيا إلا معذبا فى تحصيلها .

والشاهد فى قوله : « منجنونا ومعذبا » حيث نصبا مع بطلان عمل « ما » بدخول « إلا » ، وإلى هذا ذهب يونس والشلوبين وتأول البيت على نحو ما ذكرت .

من مواضع : ابن الناظم ص ١٤٦ ، والخاصية النحوية ٩٢/٢ ، والأشمونى : ٢٤٨/١ ، والخزانة ١٢٩/٢ .

(٣٦) ينظر الهمع ٣٩٠/١ .

فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين ، بتقدير مضاف فى الأول : وجعل « معذبا » مصدرا ميميا ، بمعنى : تعذيبا .

او يؤول بجعلها مفعولين لفعلين محذوفين متحدين ، أى : يشبه مجنونا ويشبه معذبا ، وهذا أقل كلفة(٣٧) .

وقال قوم : يجوز النصب ، إن كان الخبر هو الاسم فى المعنى نحو : «ما زيد إلا أخاك» ، أو منزلا منزلته ، نحو : «ما زيد إلا زهيرا» .

وقال آخرون : يجوز إن كان صفة ، نحو : « ما زيد إلا قائما » .

وقال الصفار : فى البدل يجوز نصبه ، لكن على الاستثناء لا البدلية .

وإن انتقض بغير « إلا » لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين نحو : « ما زيد غير قائم »(٣٨) .

٣ ــ أن لا تقترن بـ « إن » : فإن زيدت بعد « ما » بطل العمل ، كقوله :

بنى غـدانة ما إن أنتم ذهـب
ولا صريفة ولكن أنتم الخزف(٣٩)

---

(٣٧) ينظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢٤٨/١ .
(٣٨) ينظر الهمع ٣٩٠/١ .
(٣٩) من البسيط ، ولم أهتد لقائله .
والشاهد فى قوله : « ما إن انتم ذهب » ، حيث زيدت « إن » بعد « ما » فبطل عملها . وجوز جماعة اعمالها ــ حينئذ ــ وعلى هذا أنشد ابن السكيت هذا البيت : « ذهبا » ــ بالنصب ــ وخرج : على أن « إن » نافية مؤكدة لـ « ما » لا زائدة .

من مواضعه : الجنى الدانى ص ٣٢٨ ، وأوضح المسالك ص ٥٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٠ ، وقطر الندى ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٩١/٢ .

والسر فى بطلان عملها فى هذه الحالة . أنها ضعيفة فى العمل ، لأنها عملت لما أشبهت فعلا لا ينصرف ، شبها ضعيفا من جهة المعنى ، فلما كان عملها ضعيفا بطل عملها مع الفصل ، ولهذا المعنى يبطل عملها ــ أيضا ــ إذا تقدم الخبر على الاسم(٤٠) .

٣ ــ أن يتأخر الخبر : فلو تقدم بطل عملها ، هذا مذهب الجمهور .

وأجاز بعضهم نصب الخبر المتقدم على الاسم ، وقال الجرمى : إنه لغة وحكى : « ما مسيئا من أعتب »(٤١) .

وقد أشار إلى هذا المذهب سيبويه(٤٢) ، وذكر أنه قليل .

وذكر ابن مالك فى التسهيل(٤٣) ان عمل « ما » متوسطا خبرها

---

(٤٠) ينظر أسرار العربية ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
(٤١) ينظر الارتشاف ١٠٣/٣ ، والجنى الدانى ص ٣٢٣ .
(٤٢) ينظر الكتاب ٥٩/١ ، ٦٠ .
(٤٣) ينظر التسهيل ص ٥٧ .

موافق لسيبويه إلا أنه فى شرح التسهيل(٤٤) ذكر : أن سيبويه أشار إلى ذلك نقلا عن بعض العرب وأنه قليل .

وزعم المرادى(٤٥) : أن ابن مالك نسب هذا المذهب لسيبويه فى وهو موافق لما جاء فى التسهيل(٤٦) ، لكن عبارة ابن مالك فى شرح التسهيل(٤٧) ، صريحة فى أن سيبويه أشار إلى ذلك ، وذكر أنه قليل .

كما أن عبارة سيبويه فى الكتاب صريحة فى منع نصب الخبر ، إذا تقدم على الاسم ، حيث قال : (فإذا قلت : « ما منطلق عبد الله » أو : « ما مسىء من أعتب » رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ، كما أنه لا يجوز أن تقول : « إن أخوك عبد الله » على حد قولك : « إن عبد الله أخوك » ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلته ، فكما لم تتصرف « إن » كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته فكذلك « ما » .

ثم قال : فلم تقو « ما » فى باب قلب المعنى ، كما لم تقو فى تقديم الخبر ، وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر(٤٨)

---

(٤٤) ينظر شرح التسهيل ١/٣٧٢ .
(٤٥) ينظر الجنى الدانى ص ٣٢٣ .
(٤٦) ينظر التسهيل ص ٥٧ .
(٤٧) ينظر شرح التسهيل ١/٣٢٧ ، ٣٧٣ .
(٤٨) من البسيط ، وقالها الفرزدق يمدح به عمر بن عبد العزيز ، والبيت بديوانه ١/٢٠٤ .

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن : « لات حين مناص » كذلك ، وربما شىء هكذا وهو كقول بعضهم : هذه ماحلة جديدة(٤٩) ، فى القلة)(٥٠) أهـ

والشاهد فى : « مثلهم » ، حيث نصب مع تقدمه على اسم « ما » ، وقد خرجه النحاة على عدة تخريجات ، فقيل : لغة ، ونسب لسيبويه وقيل : غلط ، سببه : أن الفرزدق تميمى ، وإذا لم يتقم بلغة الحجاز ، ولم يدر أن من شرط النصب تقدم بقاء الترتيب .

وقيل : نصبه ضرورة ، لئلا يختلط المدح بالذم ، لأنك إذا قلت : « ما مثلك أحدا » نفيت عنه الأحدية ، فاحتمل أن يكون خيرا ولما ، فإذا نصبت « مثلك » ورفعت « أحدا » كان الكلام مدحا وبذلك نصب « مثلهم » فى البيت .

وقيل : منصوب على الحال .

وقيل : « مثله » ظرف بمنزلة « بدل » .

وقيل : ان « ما » لم تعمل شيئا ، ولا شذوذ فى البيت ، لأنها أضيفت الى مبنى ، فبنيت على الفتح كقولك : « يومئذ » ، و « حينئذ » .

وصحح هذا الأخير ابن عصفور ، وضعف التخريجات السابقة بما يطول ذكره .

راجع شرح الجمل ١/٥٩٣ ، ٥٩٤ .

من مواضعه : الكتاب ١/٦٠ والمقتضب ٤/١٩١ ، والمسائل الحلبيات ص ١٩٤ ، وتحصيل عين الذهب ص ٨٥ ، والمقرب ص ١١٢ .

(٤٩) والمشهور : « هذه ملحفة جديد » بلا تاء ، و « لات حين مناص » بالنصب . أهـ شرح التسهيل ١/٣٧٣ .

(٥٠) ينظر الكتاب ١/٥٩ ، ٦٠ .

وأختلف النقل عن الفراء ، فنقل عنه أنه أجاز : « ما قائما زيد » ـــ بالنصب ـــ ونقل عنه وعن الكسائى : « أنه لا يجوز النصب »(٥٢) .

فأما إن كان خبر « ما » ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، فبعضهم منع تقديمه ، وأجاز البصريون تقديمه ، واختاره ابن عصفور وصححه .

قال فى شرح الجمل : (والذين أجازوا هم البصريون قياسا على « إن » التى يتقدم خبرها على اسمها ، إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، والذى منع هو أبو الحسن الأخفش ، ومنع أن يقاس هذا على « إن » ، لأنها أقوى من « ما » ، وذلك أنها اختصت بما دخلت عليه ، و « ما » ليست كذلك .

والصحيح أن ذلك يجوز ، بدليل قوله ـــ تبارك وتعالى ـــ : « فما منكم من أحد عنه حاجزين »(٥٢) ، فـــ « حاجزين » ، خبر « ما » وهو منصوب ، فثبت أنها حجازية ، وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور ، وهو « منكم » فإذا فصل بين « ما » واسمها بمجرور ، ليس فى موضع خبرها ـــ الذى لا يجوز فى « إن » إلا قليلا ـــ فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذى هو فى موضع الخبر الجائز فى « إن » ، فى فصيح كلام العرب ، نحو : « إن فى الدار زيدا »)(٥٣) اهـ

٤ ـــ أن لا تتقدم غير ظرف أو جار ومجرور من معمول خبرها : فإن تقدم غيرهما بطل العمل ، نحو : « ما طعامك زيد آكل » . وأجاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه ، مع تقديم المعمول .

---

(٥١) ينظر الارتشاف ٢/١٠٣ ، والجنى الدانى ص ٣٢٤ .

(٥٢) سورة الحاقة الآية ٤٧ .

(٥٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٥ .

فإن توسط المعمول ـــ الذى للخبر ـــ بين « ما » والمرفوع ، وهو ظرف أو مجرور جاز ، نحو : « ما اليوم زيد ذاهبا » ، و « ما بسيف زيد ضاربا »(٥٤) .

٥ ـــ أن لا تؤكد بمثلها : فإن أكدت نحو : « ما زيد قائم » وجب الرفع عند عامة النحويين ، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب(٥٥) .

وصرح ابن مالك بجواز عملها ، قال : « لا يتغير عمل « ما » لتكرير « ما » ، إذا قيل : « ما زيد قائما » ، كما قال الراجز :

لا ينسك الأسى تأسيا غما ما من حمام أحد معتصما(٥٦)

فكرر « ما » توكيدا ، وأبقى عملها »(٥٧) اهـ

٦ ـــ أن لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـــ « إلا » : نحو :

---

(٥٤) ينظر الارتشاف ٢/١٠٤ ، والجنى الدانى ص ٣٢٨ .

(٥٥) ينظر الارتشاف ٢/١٠٥ ، والجنى الدانى ص ٣٢٨ .

(٥٦) رجز لم أهتد لقائله .

والمعنى : لا ينسك الحزن على من مات ، حسن التأسى بالصابرين ، لأن أحدا لا يعتصم عن الموت ، فلا فائدة حينئذ للجزع وترك التأسى بالصابرين .

والشاهد فيه : اعمال « ما » المؤكدة بمثلها عند الكوفيين وابن مالك .

والمانعون : على أنه شاذ ، أو مؤول ، اى : فما يجدى الحزن ، ثم ابتدأ « ما » ، فليست مؤكدة .

من مواضعه : الجنى الدانى ص ٣٢٨ ، والمقاصد النحوية ٤/١١٠ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٣٠ ، والهمع ١/٣٩٢ .

(٥٧) ينظر شرح التسهيل ١/٣٧١ .

« ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به » ، كما سبق(٥٨) .

قال أبو حيان : (فهنا يستوى اللغتان : الحجازية ، والتميمية ، ذكر ذلك سيبويه(٥٩) . وفى كتاب القاسم البطليوسى : جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد « إلا » على البدل من الموضع ، وهو وهم فاحش .)(٦٠) أهـ

حكم المعطوف على خبر « ما » :

إذا عطف على خبر « ما » المنصوب ـ بـ « بلْ » ، أو بـ « لكن » ـ تعين فى المعطوف الرفع ، نحو : « ما زيد قائما لكن قاعد » أو : « بلْ قاعد » ، على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو .

ولا يجوز النصب ، لأن المعطوف بـ « بل » ، أو « لكن » موجب ، و « ما » لا تعمل إلا فى المنفى .

وقياس مذهب يونس : أن لا يمتنع نصب المعطوف بـ « بل » و « لكن »(٦١) . وأجاز المبرد كون « بل » ناقلة النفى إلى ما بعدها ، فعليه يجوز : « ما زيد قائما بل قاعدا » بالنصب ، أى : بل ما هو قاعدا أفاده اللقانى وفيه أشكال ، لأن نقل النفى إلى ما بعد العاطف يصير ما قبله غير منفى ، فما وجه نصبه ؟

---

(٥٨) ينظر ص ١٠ .
(٥٩) ينظر الكتاب ٢/٣١٦ .
(٦٠) ينظر الارتشاف ٢/١٠٥ ، ١٠٦ .
(٦١) ينظر شرح التسهيل ١/٣٧٤ ، والهمع ١/٣٩٣ .

وجوابه : أن النفى إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه(٦٢) .

فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو ، والفاء ، جاز الرفع والنصب نحو : « ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا » ، وإلا رجع النصب .

والرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هو ، أو إتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ ، بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز ، أى : الطالب للمحل والنصب على أن « لا » زائدة للتأكيد(٦٣) .

ثانيا : إعطاء « ليس » حكم « ما » فى الإهمال(٦٤) :

إذا اقترن الخبر ـ بعد « ليس » ـ بـ « إلا » ، نحو قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » ، فإن بنى تميم يرفعونه حملا لها على « ما » فى الإهمال ، عند انتقاض النفى ، كما حمل أهل الحجاز « ما » على « ليس » فى الإعمال ، عند استيفاء الشروط .

حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء . فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى فجاءه ، فقال يا أبا عمرو ما شيء بلغنى أنك تجيزه ؟

فقال : وما هو ؟

---

(٦٢) ينظر حاشية الصبان على الأشمونى ١/٢٥٠ .
(٦٣) ينظر الهمع ١/٣٩٣ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١/٢٥٠ .
(٦٤) ينظر فى هذه المسألة : مجالس العلماء للزجاجى ص ٢ ـ ٥ وطبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ ، والأمالى النحوية ٤/١٣٨ ، وأمالى ابن الحاجب ٢/٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ومغنى اللبيب ١/٢٩٤ ، ٢٩٥ ، الجنى الدانى ص ٢٩٥ ـ ٢٩٧ والأشباه والنظائر ٣/٧٢ ، ٧٣ .

قال : بلغنى أنك تجيز : « ليس الطيب إلا المسك » بالرفع .

فقال له أبو عمرو : نعمت يا أبا عمر وأدلج الناس ، ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، ولا فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع .

ثم قال لليزيدى ، ولخلف الأحمر : إذهبا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ؛ وإلى المنتجع التميمى فلقناه النصب ، فإنه لا ينصب فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته ، فلم يفعل ، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى بن عمر ، فقال له عيسى : بهذا فقت الناس »(٦٥) .

والنصب على ما تستحقه « ليس » من رفع الاسم ونصب الخبر .

والرفع على إهمال « ليس » وجعلها حرفا بمعنى « ما »(٦٦) .

وقد اضطرب قول أبى على فى « ليس » ، فرجح فى بعض تصانيفه(٦٧) حرفيتها ، مع ظهور عملها ، والتزم فى موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها فى نحو « ليس الطيب إلا المسك »(٦٨) .

---

(٦٥) ينظر مجالس العلماء ص ٣ ، ومغنى اللبيب ١/٢٩٤ ، والجنى الدانى ص ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٦٦) ينظر الأزهية ص ١٩٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٧٩ ، وشرح العوامل المائة ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٦٧) ينظر المسائل الحلبيات ص ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٩ .

(٦٨) ينظر شرح التسهيل ١/٣٧٩ .

وتأول بعض النحاة قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » ... على وجوه :

أحدها : أن يكون فى « ليس » ضمير الشأن ، و « الطيب » مبتدأ ، و « المسك » خبره ، والمبتدأ مع خبره فى موضع نصب خبر « ليس » . وهذا الوجه لأبى على الفارسى(٦٩) .

ورد ابن مالك ، لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن ، فى حكم مفرد هو المخبر عنه فى المعنى ، وذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر .

فإذا قصد إيجابها بـ « إلا » لزم تقدمها على جزأيها ، وامتنع توسطها ، كما امتنع توسطها بين جزأى خبر مفرد ، قصد إيجابه ، فلو كان اسم « ليس » — فى « ليس الطيب إلا المسك » — ضمير الشأن ، لزم أن يقال : ليس إلا الطيب المسك ، كما يلزم أن يقال فى « كلامى زيد قائم » — عند حصر الخبر — : ليس كلامى إلا زيد قائم ، ولو وسط فقيل : ليس كلامى إلا زيد قائم ، لم يجز .

فلذا لا يجوز : ليس الطيب إلا المسك ، على تقدير : ليس الشأن الطيب إلا المسك .

بل الواجب إذا قصد الحصر فى خبر ضمير الشأن ، أن يجىء بـ « إلا » مقدمة على جزأى الجملة ، كما قال الشاعر(٧٠) :

---

(٦٩) ينظر المسائل الحلبيات ص ٢٢٨ ، والجنى الدانى ص ٤٩٦ .

(٧٠) من الطويل ، ولم أعثر لقائله .

والشاهد فى قوله : « ألا ليس الا ما قضى الله » حيث جاءت « ليس »

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن
ولا يستطيع المرء نفعا ولا ضرا(٧١)

الثانى : أن يكون فى « ليس » إضمار الحديث والقصة ، ويكون التقدير بـ « إلا » انتقديم وإن أخرت ، كأنه : ليس إلا الطيب المسك ، أى : ليس الأمر إلا الطيب المسك ، كقولهم : ليس زيد إلا أبوه منطلق ، فـ « المسك » يرتفع كما ارتفع فى الوجه الأول ، ووضع الجملة كوضع الجملة فى الوجه الأول ، ونظير ذلك قوله تعالى : « إن نظن إلا ظنا »(٧٢) .

وقول الشاعر :

أحل به الشيب أثقاله وما أغتره الشيب إلا اغترارا(٧٣)

فعلا ماضيا ناقصا ، واسمها ضمير الشأن المستتر فيها ، و « ما » موصول مبتدأ ، و « قضى الله » صلته ، والعائد محذوف ، أى : قضاه الله ، و « كائن » خبرا لمبتدأ ، والجملة فى موضع خبر « ليس » على سبيل التفريع .

من مواضعه : الجنى الدانى ص ٤٩٦ ، ومغنى اللبيب ٢٩٥/١ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٢٠٨/٥ .

(٧١) ينظر شرح التسهيل ٣٧٩/١ ، ٣٨٠ ـ بتصرف .

(٧٢) سورة الجاثية من الآية ٣٢ .

(٧٣) من المتقارب ، وقائله الأعشى ، والبيت بديوانه ص ٨٠ ، ورواية الشطر الثانى فيه : « وما اغتره الشيب إلا اغترارا » واغتره :

وهذا الوجه لأبى على الفارسى(٧٤) أيضا .

وأجيب بأن الآية ، والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المعنى(٧٥) .

كأنه قال : إن نظن إلا ظنا ضعيفا ، وما اغتره الشيب إلا اغترارا بينا . وهذا أولى ، لأنه قد ثبت حذف الصفة ، ولم يثبت وضع « إلا » فى غير موضعها(٧٦) .

عرض له . وأحل : أنزل ، والاحلال : الانزال . والأثقال : جمع ثقل بفتحتين ، وهو متاع المسافر . و « اغتره » أى : غره بمعنى خدعه .

والشاهد فى قوله : « وما أغتره الشيب الا اغترارا » حيث وقعت « الا » فى غير موقعها ، والأصل : وما أغتره اغترارا الا الشيب فقدم وأخر .

قال ابن يعيش : ألا ترى أنك اذا حملت الكلام على هذا الظاهر الذى هو عليه لم يكن فيه فائدة ، لأنه لا يغتره الشيب الا اغترارا ، فاذا كان كذلك ، علمت أن المعنى والتقدير : وما أغتره الا الشيب اغترارا اهـ ١٠٧/٧ بتصرف .

من مواضعه : الحلل فى شرح أبيات الجمل ص ٩٥ ، وابن يعيش ١٠٧/٧ ، ومغنى اللبيب ٢٩٥/١ ، وخزانة الأدب ٣٠/٢ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٢٠٩/٥ ويروى فى بعض المواضع : « أحل له » بدل أحل به

(٧٤) ينظر المسائل الحلبيات ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧٥) ينظر الجنى الدانى ص ٤٩٧ .

(٧٦) ينظر خزانة الأدب ٣١/٢ ـ نقلا عن شرح الجمل للخفاف الاشبيلى .

الثالث : أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ، والخبر محذوف ، و « إلا المسك » بدل منه .

والتقدير : ليس الطيب فى الوجود إلا المسك ، ويكون الاستغناء ـ هنا ـ بالبدل عن الخبر ، كالاستغناء فى نحو : « لا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار » .

وهذا الوجه للفارسى(٧٧) ـ أيضا واختاره ابن مالك(٧٨) .

الرابع : أن يكون الطيب اسم « ليس » ، و « إلا المسك » نعته له ، والخبر محذوف ، كأنه قال : ليس الطيب الذى هو غير المسك طيبا فى الوجود(٧٩) .

الخامس : وهو لأبى نزار ، نقله عنه المرادى ، قال : (ولأبى نزار الملقب ملك النحاة تخريج غريب ، وهو : أن « الطيب » اسم « ليس » ، و « المسك » مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : إلا المسك أفخره ، والجملة فى موضع خبر « ليس »)(٨٠) اهـ

---

(٧٧) ينظر المسائل الحلبيات ص ٢٢٩ ، الجنى الدانى ص ٤٩٧ .

(٧٨) ينظر شرح التسهيل ١/٢٨٠ .

(٧٩) ينظر الجنى الدانى ص ٤٩٧ .

(٨٠) ينظر المرجع السابق ص ٤٩٧ .

والذى تميل إليه النفس : أن رفع « المسك » فى قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » يحمل على لغة بنى تميم ، فلا حاجة إلى تأويله على ما سبق ، لما فى ذلك من تكلفة .

قال المرادى : (والذى يبطل هذه التأويلات نقل أبى عمرو أن ذلك لغة بنى تميم)(٨١) اهـ

---

(٨١) ينظر الجنى الدانى ص ٢٩٨ .

(٨٢) سورة البقرة من الآية ٢٤٦ .

المبحث الثالث

إعطاء « عسى » حكم « لعل » فى العمل ، وإعطاء « لعل » حكم « عسى » فى اقتران خبرها بـ « أن »

أولا : إعطاء « عسى » حكم « لعل » فى العمل :

إذا كان معمول « عسى » ضميرا ، فحقه أن يكون بلفظ الضمير الموضوع للرفع ، نحو : « عسيتُ » ، و « عسيتَ » و « عسينا » ، و « عسيتم » كما يقال : « كنتُ » ، و « كنتَ » ، و « كنا » ، و « كنتم » .

وهذا الاستعمال هو المشهور ، وبه نزل القرآن الكريم قال ـ تعالى ـ : « قل هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا » (٨٢) .

ومن العرب من يقول : « عساني » و « عساك » ، و « عساه » ، فيكتفى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع ، كقوله الشاعر :

ونو نفس أقول لها إذا ما تنازعنى لعلى أو عسانى(٨٣)

---

(٨١) من الوافر وقائله عمران بن حطان .

والمعنى : يقول : اذا نازعتنى نفس فى أمر الدنيا خالفتها ، وقلت لعلى أورط فيها ، فاكف عما تدعونى اليه .

والشاهد فى قوله : « عسانى » ، حيث اتصل ضمير النصب بـ « عسى » ، ووضع موضع ضمير الرفع ، تشبيها لها بـ « لعل » ، لأنها فى معناها ، ودخول نون الوقاية فى « عسانى » ، دليل على أن الضمير فى موضع نصب .

من مواضعه : الكتاب ٢٧٥/٢ ، والخصائص ٢٧/٣ ، وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٠ ، وابن يعيش ١٠/٣ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، والمقاصد النحوية ٢٢١/٢ .

فالتكلم بهذا أو أمثاله جائز بإجماع . ولكن اختلف فى الضمير أهو منصوب المحل ، أم مرفوعه ؟

فذهب سيبويه ـ واختاره أبو حيان(٨٤) ـ : إلى أنه منصوب المحل ، و « أن » والفعل فى موضع رفع ، وأن المنصوب اسم والمرفوع خبر ، إلحاقا لـ « عسى » بـ « لعل » ، كما ألحقت « لعل » بـ « عسى » فى اقتران خبرها بـ « أن » .

قال سيبويه : وأما قولهم : « عساك » فالكاف منصوبة ، قال الراجز :

تقول بنتى قد أتى أتاكا يا أبتا علك أو عساكا(٨٥)

والدليل على أنها منصوبة : أنك إذا عنيت نفسك ، كانت علامتك « نى » ، قال عمران بن حطان :

---

(٨٤) راجع الارتشاف ١٢٤/٢ ، ١٢٥ .

(٨٥) رجز ، نسب لرؤبة .

و « أتى اتاكا » : حان حينك ، أى : حين ارتحالك الى سفر تطلب رزقا ، فسافر لعلك تجد رزقا ، أو حان رحيلك الى من تلتمس منه شيئا تنفقه علينا .

والشاهد فى قوله : « عساك » على أن الكاف منصوبة المحل تشبيها لـ « عسى » بـ « لعل » ، لأنها فى معناها .

من مواضعه : المقتضب ٧١/٣ ، والخصائص ٩٨/٢ ـ برواية « عساكن » بدل : « عساكا » ـ وسر صناعة الاعراب ٤٠٦/١ ، والمقاصد النحوية : ٢٥٢/٤ ـ برواية : « أو عساكن » بدل : « أو عساكا » ـ والخزانة ٤٤١/٢ .

ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعنى لعلى أو عسانى(٨٦)

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : « عساى » ، ولكنهم جعلوها بمنزلة « لعل » فى هذا الموضع .

فهذا الحرف له فى الإضمار هذا الحال ، كما كان لـ « لدن » حال مع « غدوة » ، ليست مع غيرها ، وكما أن « لات » إذا لم تعملها فى الأحيان ، لم تعملها فيما سواها . فهى بمنزلة « ليس » ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل .

ولا يستقيم أن تقول : وافق النصب الجر فى : « ضربك » ، و « معك » ، لأنهما مختلفان إذ أضفت إلى نفسك ، كما ذكرت ذلك .

وزعم ناس أن الياء فى « عسانى » فى موضع رفع ، جعلوا « نى » موافقة للنصب ، كما اتفق النصب فى الهاء والكاف ، وهذا وجه ردىء ، لما ذكرت لك ، ولأنك لا ينبغى لك أن تكسر الباب ، وهو مطرد وأنت تجد له نظائر ، وقد يوجه الشىء على البعيد ، إذا لم يوجد غيره ، وربما وقع ذلك فى كلامهم)(٨٧) اهـ

وعلى هذا فهى حرف ، لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف ، كما ذهب إلى ذلك السيرافى ، ونقله عن سيبويه(٨٨) .

---

(٨٦) سبق الاستشهاد به ص ٢٠٤ .

(٨٧) ينظر الكتاب ٢/٣٧٤ ـ ٣٧٦ ، وراجع شرح التسهيل ١/٣٩٦ ، ٣٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٣ ـ ٤٦٥ .

(٨٨) ينظر حاشية الصبان ١/٢٦٧ .

ويوافق المبرد والفارسى(٨٩) سيبويه . فى أن الضمير منصوب المحل ، و « أن » والفعل فى موضع رفع ، إلا أنه جعل المنصوب خبرا مقدما ، و « أن » والفعل اسما مؤخرا .

ورد قول المبرد والفارسى بأمرين :

أحدهما : أداؤه إلى كون خبر « عسى » اسما مفردا ، وهو ضرورة ، أو شاذ جدا .

والثانى : أن من قال : « أن عساها » فقط ، اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ، ولا نظير لذلك .

ولا يرد هذا على رأى سيبويه ، لأنه يرى : أن « عسى » الذى ينصب الاسم حرف ، فهو نظير : «إن ما لا» ، و «إن» ، و «لد»(٩٠) .

وذهب الأخفش : إلى أن « عسى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع .

واختار مذهبه ابن مالك ، ورد قول غيره ، قال فى شرح التسهيل : (وذهب الأخفش : إلى أن الضمير ـ وإن كان بلفظ الموضوع للنصب

---

(٨٩) ينظر المقتضب ٣/٧١ ، ٧٢ ، وشرح ولتسهيل ١/٣٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٤ ، ٤٦٥ ، وشرح التصريح ١/٢١٣ ، ٢١٤ ، والأشمونى ١/٢٦٧ .

(٩٠) ينظر التصريح ١/٢١٤ .

محله رفع بـ « عسى » ، نيابة عن الضمير الموضوع للرفع ، كما نابه الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب ، فى نحو : « مررت بك أنت » و « أكرمته هو » .

وقول الأخفش : هو الصحيح عندى ، لسلامته من عدم النظير ، إذا ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع الرفع ، عن مرفوع له ، وذلك موجود ، كقول الراجز :

يا ابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا إليكا(٩١)

أراد : عصيت ، فجعل الكاف نائبة عن التاء .

ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة ، فى نحو « ما أنا كأنت » ، و « مررت بك أنت » ، فلا استبعاد فى نيابة غيره عنه .

---

(٩١) رجز لرجل من حمير .

وزاد ابن الزبير : عبد الله بن الزبير بن العوام ، حوارى النبى صلى الله عليه وسلم .

و « عصيكا » أراد : عصيت ، و « عنيتنا » من العناء ، وهو الجهد والمشقة .

والشاهد فى قوله : « عصيكا » ، حيث وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع ، وذهب ابن جنى وابن هشام : الى أنه من ابدال الحرف مكان الحرف ، ابدالا تصريفا ، وهكذا كان سحيم اذا أنشد شعرا ، قال : أحسنك والله ، يريد : أحسنت من مواضعه : المسائل العسكرية ص١٥٨ ، والممتع ١/٤١٤ ، والمقرب ص ٥٤١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢ ، ومغنى اللبيب ١/١٥٣ ، والأشمونى ١/٢٦٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٩١ ، والخزانة ٢/٢٥٧ ، والضرائر ص ١٥٤ .

ولأن الحرف قد تقتصر على « عساك » ونحوه ، فلو كان الضمير فى موضع نصب ، لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك .

بخلاف كونه فى موضع رفع ، فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع فى نحو : « من تأنى أصاب ، أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد .

ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف فى العمل ولا نظير لذلك .

وقال السيرافى : وأما : « عساك » ، و « عسانى » ، ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : قول سيبويه ، وهو : أن « عسى » حرف بمنزلة « لعل » . وذكر القولين الأخيرين .

وفى هذا القول — أيضا — ضعف ، لتضمنه اشتراك فعل وحرف فى لفظ واحد بلا دليل ، إلا أن فيه تخلصا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه فى نحو : « عك » ، و « عساك » ، وفى نحو : « عساك تفعل » بغير « أن » ولا مخلص للمبرد من ذلك ، ويلزم المبرد — أيضا — مخالفة النظائر من وجهين آخرين :

أحدهما : الإخبار باسم عين جامد ، عن اسم معنى .

والثانى : وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه ، إذا رفع موقعه وذلك أنك إذا قلت — فى « عساك أن تفعل » — : « عسى أن

تفعل إياك » . لم يجز ، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بأن لايجوز فى الحالة الفرعية . فتبين أن قول أبى الحسن — فى هـذه المسألة — هو الصحيح والله أعلم »(٩٢) اهـ

وقيل : مذهب سيبويه هو الصحيح ، ويرد مذهب الأخفش أمران :

أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت فى المنفصل ، نحو : « ما أنا كنت ولا أنت كأنا » .

والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعا ، فى قوله :

فقلت عساها نار كأس وعلها
تشكى فآتى نحوها فأعودها(٩٣،٩٤)

---

(٩٢) ينظر شرح التسهيل ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ .

(٩٣) من الطويل ، وقائله صخر الجعد الخضرى .

و « كاس » اسم امرأة ، و « تشكى » أصله : تتشكى ، فحذفت احدى التائين .

والشاهد فى قوله : « عساها » ، حيث ظهر خبر « عسى » مرفوعا .

وقيل : هذا قاطع ببطلان مذهب أبى الحسن الأخفش ، اذ قال : « نار » — بالرفع — ولو كان فى موضع نصب ، لقال : « نارا » بالنصب

ومن ثم قال صاحب البسيط : ولو ظهر الخبر بغير « أن يفعل » لافتضح الأخفش . اهـ شرح شواهد مغنى اللبيب ٣٥٠/٣ ، ٣٥٤ .

من مواضعه : أوضح المسالك ص ٥٨ ، وشرح التصريح ٢٣١/١ ، والهمع ٣٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٢٢٧/٢ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٣٥٠/٣ .

(٩٤) ينظر مغنى اللبيب ١٥٣/١ ، والجنى الدانى ص ٤٦٩ .

ثانيا : إعطاء « لعل » حكم « عسى » فى اقتران خبرها بـ « أن » :

تحمل « لعل » على « عسى »(٩٥) فى المعنى فيقترن خبرها بـ « أن » كقوله (ﷺ) : « فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض »(٩٦) ، وقوله : « ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون »(٩٧) .

والذى سوغ اقتران خبرها بـ « أن » ، حملها على « عسى » فى المعنى ، إذ معناهما الطمع والتوقع(٩٨) .

ومذهب المبرد ، والزمخشرى(٩٩) : أن ذلك خاص بالشعر ، والأحسن فى النثر ترك « أن » ، قال فى المقتضب : (إذا ذكرت الفعل فهو بغير « أن » أحسن ، لأنه خبر ابتداء ، وقال الله « عز وجل » : « لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا »(١٠٠) ، وقال : « فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى »(١٠١) .

---

(٩٥) راجع الكتاب ١٦٠/٣ .

(٩٦) ينظر فتح البارى ١٧٢/١٢ ، وسنن الترمذى ٢٩٨/٢ — بلفظ : « ولعل » — وسنن النسائى ٢٣٣/٧ ، ومسند ابن حنبل ٢٠٣/٦ ، ٢٦٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٩٧) ينظر رياض الصالحين ص ١٤ .

(٩٨) ينظر ابن يعيش ٨٧/٨

(٩٩) ينظر المفصل بشرح ابن يعيش ٨٦/٨ .

(١٠٠) سورة الطلاق من الآية ١ .

(١٠١) سورة طه الآية ٤٤ .

على قول قائل في الشعر : « لعل زيد أن يقوم » جاز ، لأن المصدر يدل على الفعل ، فجاز المصدر ـ هنا ـ كجواز المصدر في باب « عسى » ، قال الشاعر (١٠٢) :

لعلك يوما أن تلم ملمة
عليك من اللائي يدعنك أجدعا)(١٠٣) اهـ

وذهب أبو حيان : إلى أن ذلك يجوز قياسه ، قال في الارتشاف :
« وانفردت « لعل » بجواز دخول « أن » الناصبة للمضارع الواقع خبرا

---

(١٠٢) من الطويل ، وقائله متمم بن نويرة يرثي بها أخاه :
المتوفى الأب والأم ، ويستعمل في الذليل ، وهو المراد هنا .

والمعنى : يا أثيلة لا تكن فرحا بموت أخي ، عسى أن تنزل عليك بلية من البليات ، التي يتركك ذليلا خاضعا .

والشاهد فيه : مجيء خبر « لعل » مضارعا مقرونا بـ « أن » ، سدا لها مثل « عسى » ، وبعضهم قال : بجوازه ، وخصه البعض بالضرورة

وقيل : إن الخبر محذوف ، تقديره : لعلك بعد لأن تلم ملمة .

من مواضعه : المقتضب ٣/٧٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٤ ، والارتشاف ٢/١٥٦ ، ومغني اللبيب ١/٢٨٨ وخزانة الأدب ٢/٤٣٣ ، وشرح شواهد مغني اللبيب ٥/١٧٥ ولسان العرب ١١/٤٧٤ .

(١٠٣) ينظر المقتضب ٣/٧٤ .

لها ، وكثر ذلك في الشعر ، حتى لو قيس ذلك لجاز ، نحو : لعل زيدا أن يقوم .)(١٠٤) اهـ

وذكر ابن هشام(١٠٥) : أن خبرها يقترن بـ « أن » كثيرا ، ولم يخصه بالشعر . ويظهر أن كثرة اقترانه بـ « أن » بالنسبة إلى اقترانه بحرف التنفيس(١٠٦) ، وأما بالنسبة إلى التجرد فهو قليل قطعا »(١٠٧) .

---

(١٠٤) ينظر الارتشاف ٢/١٥٦ .
(١٠٥) ينظر مغني اللبيب ١/٢٨٨ .
(١٠٦) نحو قوله :

فقولا لها قولا رقيقا لعلها سيثنى حسى من ذراها وحوبل

(١٠٧) ينظر خزانة الأدب ٢/٤٣٤ ، وشرح شواهد مغني اللبيب ٥/١٧٥ ، ١٧٦ .

المبحث الرابع

إعطاء الفاعل إعراب المفعول ، وعكسه عند من اللبس(١٠٨)

ورد عن العرب نصب الفاعل ورفع المفعول ، فى جملة واحدة ، والذى حملهم على ذلك ظهور المعنى ، وأمن اللبس ، ومن ذلك قولهم : « خرق الثوب المسمار » ، و « كسر الزجاج الحجر » ، برفع « الثوب » وهو المخروق ، ورفع « الزجاج » وهو المكسور ، وكقول الشاعر :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر(١٠٩)

---

(١٠٨) ينظر فى هذه المسألة : الأصول ٢/٤٦٤ ، ٤٦٥ ، والمحتسب ٢/١١٧ ، ١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٢ ، ٦٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦١٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٣٢ ، ١٣٣ ، ورصف المبانى ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ومغنى اللبيب ٢/٦٦٩ ، والتصريح ١/٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والهمع ٢/٦ ، والأشمونى ٢/٧٠ ، ٧١ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٨/١٢٥ .

(١٠٩) من البسيط ، ونسب للأخطل ، يهجو به جريرا ، وروايته فى الديوان ، هكذا :

عل العبارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوآتهم هجر

انظر الديوان ص ٩٦ .

و « الهاج » : مشى فى ارتعاش ، و « السوأة » الفعلة القبيحة ، « نجران » و « هجر » : بلدان ، و « العبارات » : جمع عير ، وهو الحمار شبههم بالقنافذ لتشبههم بالليل للسرقة والفجور ، كما تمشى القنافذ والقنفذ يضرب به المثل فى السرى بالليل .

وذهب بعض النحاة — كابن جنى(١١٠) وغيره(١١١) — إلى أن هذا من باب القلب الذى كثرت شواهده ، وأجازه بعضهم(١١٢) فى الكلام .

وذهب بعضهم : — كابن مالك ، وابن عقيل(١١٣) والشيخ خالد(١١٤) ، والسيوطى(١١٥) — : إلى أن ذلك لا يقاس عليه ، قال ابن مالك فى الكافية الشافية :

والاستشهاد به على أن العرب نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول عند أمن اللبس ، فـ « السوءات » منصوب ، وهو فاعل ، و « نجران ، و « هجر » مرفوعان ، وهما مفعول بهما وكان الأصل رفع « السوءات » ، ونصب « نجران وهجر » وهما بلدان — لأنها هى التى تأتى البلاد لا أن البلاد تأتيها .

من مواضعه : معانى القرآن للأخفش ١/١٣٤ ، وجمل الزجاجى ص ٢٠٢ ، والمحتسب ٢/١١٨ ، ومغنى اللبيب ٢/٦٦٩ ، والهمع ٢/٦ ، والأشمونى ٢/٧١ .

(١١٠) ينظر المحتسب ٢/١١٧ ، ١١٨ .

(١١١) ينظر رصف المبانى ص ٣٩١ .

(١١٢) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٦٠٢ .

(١١٣) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٢/١٤٧ .

(١١٤) ينظر شرح التصريح ١/٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وراجع الأشمونى ٢/٧٠ ، ٧١ .

(١١٥) ينظر الهمع ٢/٦ .

ورفع مفعول بـــه لا يلتبس مع نصب فاعل رووا فلا تقس(١١٦)

وجعل الشاطبى : المرفوع فاعلا ، والمنصوب مفعولا ، اصطلاحا ، وإن كان المعنى على خلافه(١١٧) .

وذهب ابن الطراوة : إلى أن ذلك مقيس .

قال الحلبى : (وأما ما جاء من نصب الفاعل ، ورفع المفعول عند أمن اللبس ، كقولهم : « خرق الثوب المسمار » ، و « كسر الزجاج الحجر » ــ برفع الجزء الأول ، ونصب الثانى ــ فهو شاذ ، وهو من باب القلب ، ومن ملح كلامهم ، وادعى ابن الطراوة أنه مقيس ، وأيده بقراءة ابن كثير : (« فتلقى آدم من ربـــه كلمات »(١١٨) . بنصب « آدم » ورفع « كلمات »)(١١٩) اهـ

---

(١١٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٦١٢/٢ .

(١١٧) ينظر حاشية الصبان ٧٠/٢ ، ٧١ .

(١١٨) سورة البقرة من الآية ٣٧ . وانظر القراءة فى الموضح ٢٦٩/١ ووجه عند القراءة بقوله : (ووجهة : أن تلقى من الأفعال التى مفعولها فاعل ، وفاعلها مفعول وذلك انك اذا اسندتها الى أيهما شئت ، لا يتغير المعنى ، وذلك نحو : « أصبت خيرا وأصابنى خير » و « نلت مالا » ، ونالنى مال » ، و « تلقيت زيدا ، وتلقانى زيد » لأن ما تلقيته فقد تلقاك . فاذن هذه وقراءه الجمهور سواء فى المعنى) أهـ .

(١١٩) ينظر فرائد العقود العلوية للحلبى ق ١١٣ ، وجه مخطوط رقم ١٥٨١/٢٣٤ وارجع ارشاد السلك النبيل للدمياطى القسم الثانى ٣١٠/٢، ٣١١ ــ رسالة ماجستير من اعدادنا .

تتمـــة :

قال السيوطى : (وسمع ــ أيضا ــ رفعهما ــ أى : الفاعل ، والمفعول ــ) قال الشاعر :

إن من صـــاد عقعقـــا لمشـــوم
كيف من صاد عقعقان وبوم(١٢٠)

ونسبها ، قال الشاعر :

---

(١٢٠) من الخفيف . ولم اعثر لقائله . و (العقعق) : طائر معروف ، ذو لونين ، أبيض وأسود ، طويل الذنب ، وفى حديث النخعى « يقتل المسلم العقعق » ، وجاز قتله لأنه نوع من الغربان و « الشؤم » النحوســـة .

والشاهد فيه : رفع المفعول ، اذا « عقعقان » مفعول « صاد » ، مع أنه مرفوع وعلامة رفعه ، الف التثنية ، و « بوم معطوف على والمفعول ، وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة .

قال البغدادى : « وهذا البيت لم أقف على قائله ، ولا على تتمه ، مع شدة الفحص عنه لمدة عشرين سنة ، ولا رأيته فى كتاب نحو يعتمد عليه ، ومثل هذا مما جعل قائله ، لا يجوز الاستشهاد به ، لاحتمال أنه من شعر المولدين » . أهـ شرح شواهد مغنى اللبيب ١٢٨/٨ .

من مواضعه : مغنى اللبيب ٦٩٩/٢ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام ص ٩٠ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ١٢٨/٨ ، وكتب الألغاز والأحاجى اللغوية ص ٤٥٨ .

قد سالم الحيات منه القدما
الأفعوان والشجاع الشجعا(١٢١)

---

(١٢١) رجز ، نسبه بعضهم للعجاج .

وقيل : لغيره ، و « الأفعوان » : الذكر من الأفاعي . و « الشجاع » : والذكر من الحيات ، وهو يصف رجلا يخشونه قلبية وصلابتهما ، وأن الحيات لا يعملن فيها فقد سالمتها الحيات ، لعدم تأثيرها فيها ، فإذا كانت الحيات مسالمة ، فالقدم — أيضا — مسالمة للحيات .

والاستشهاد به على نصب الفاعل — وهو « القدما » — ونصب المفعول ، وهو « الحيات » ، و « الأفعوان » وما بعده بدل من « الحيات » .

والمسيح لنصب الفاعل والمفعول — هنا — أن كلا منهما فاعل ومفعول في المعنى والتقدير : سالمت القدم الحيات ، وسالمت الحيات القدم .

وقال البغداديون : أصله : القدمان ، فحذف النون .

واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية ، وقالوا : « القدما » مرفوع لأنه فاعل « سالم » ، و « الحيات » منصوبة به ، و « الأفعوان » وما بعده بدل منها اهـ ينظر المقاصد النحوية ٤/٨٣ .

وقال ابن جني : (هذه رواية لا يعرفها أصحابنا ، والصحيح — عندنا — هو ما رواه سيبويه ، برفع « الحيات ») ، ونصب « القدم » ونصب « الأفعوان » ، وما بعده بفعل مضمر « دل عليه » سالم » ، لأنه قد علم أنها مسالمة ، كما أنها مسالمة ، فكأنه قال — فيما بعد : وسالمت القدم الأفعوان ، والشجاع الشجعما) اهـ . من صناعة الاعراب ٢/٤٨٣ .

ينظر مواضعه : الكتاب ١/٢٨٧ ، والمقتضب ٣/٢٨٣ ، والخصائص ٢/٤٣٢ ، وسر صناعة الاعراب ١/٤٣١ ، ٢/٤٨٣ ، والمنصف ٣/٦٩ ، والمنع في التصريف ١/٢٤١ ، والايضاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب ص ٣٢٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/١٢٦ ، والمقاصد النحوية ٤/٨٠ .

والمبيح لذلك كله فهم المعنى ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك)(١٢٢) اهـ

وتلخص مما سبق : أنه سمع في إعراب الفاعل والمفعول أربعة أوجه : رفعهما ، ونصبهما ، ونصب الفاعل ورفع المفعول ، ورفع الفاعل ونصب المفعول .

وهذا الأخير هو الوجه ، وأما ما عداه فلا يقع إلا في الشعر ، أو في شاذ من الكلام ، بشرط أمن اللبس(١٢٣) .

---

(١٢٢) ينظر الهمع ٢/٦ .

(١٢٣) ينظر شرح بانت سعاد لابن هشام ص ٦٠ .

المبحث الخامس

إعطاء « غير » حكم « إلا » ، وإعطاء « إلا » حكم « غير »

أولا : إعطاء « غير » حكم « إلا » فى الاستثناء بها :

أصل « غير » أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات ، نحو : « مررت برجل غير زيد » ، وإما بالصفات نحو : « دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به » •

والأصل هو الأول ، والثانى مجاز ، فإن الوجه الذى تبين فيه أثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات •

وأصل « إلا » وما بعد « غير » — فى معنى المغايرة — حملت « إلا » على « غير » فى الصفة ، فصار ما بعد « إلا » مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة ، من غير اعتبار مغايرته له نفيا ، أو إثباتا •

وحملت « غير » على « إلا » فى الاستثناء ، فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو إثباتا ، من غير إعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة •

إلا أن حمل « غير » على « إلا » أكثر من حمل « إلا » على « غير » ، لأن « غير » اسم ، والتصرف فى الأسماء اكثر منه فى الحروف ، فلذلك تقع « غير » فى جميع مواقع « إلا » ، ولا تحمل « إلا » على « غير » إلا بشروط(١٢٤) •

---

(١٢٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٤٥ ، وحاشية الصبان ٢/١٥٥

والذى يوصف بـ « غير » إما نكرة ، نحو — قوله تعالى — : « صالحا غير الذى كنا نعمل »(١٢٥) ، أو شبهها نحو : « غير المغضوب عليهم »(١٢٦) ، فإن « الذين » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضا فهى إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها(١٢٧) •

فلما ضمنت « غير » معنى « إلا » ، حملت عليها فى الاستثناء فيستثنى بها مجرورا بإضافتها إليه ، وتكون « غير » معربة بما نسب للمستثنى بـ « إلا » من الإعراب ، فيجب نصبها فى نحو : « قام القوم غير زيد » على اللغة المشهورة •

أما على لغة جواز الإتباع مع الإيجاب فينبغى أن يجوز رفع « غير » ويجب نصبها فى نحو : « ما نفع هذا المال غير الضرر » ، عند الجميع • ويجب النصب فى نحو « ما قام أحد غير حمار » ، عند غير تميم ، أما عندهم فالنصب راجح ، ويجب النصب فى نحو : « ماقام غير زيد أحد » ، عند الأكثر ، ويترجح فى هذا المثال عند قوم •

ويضعف النصب فى نحو : « ما قام أحد غير زيد » ويمتنع النصب فى نحو : « ما قام غير زيد » ، عند غير الكسائى •

أما الكسائى فأجاز فى نحو : « ما قام إلا زيد » النصب ، بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل(١٢٨) •

---

(١٢٥) سورة فاطر من الآية ٣٧ .
(١٢٦) سورة الفاتحة من الآية ٧ .
(١٢٧) ينظر الأشمونى ٢/١٥٥ .
(١٢٨) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٦٠ ، ٣٦١ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٢/١٥٤ ، ١٥٥ .

ثانيا : إعطاء « إلا » حكم « غير » فى الوصف بها :

سبق أن ذكرت أن ما بعد « إلا » ، وما بعد « غير » يجتمع فى معنى المغايرة ، فلذلك حملت « غير » على « إلا » فى الاستثناء بها ، وقد تحمل « إلا » على « غير » فيوصف بها .

و « إلا » — حينئذ — تكون باقيـة على حرفيتها ، صرح بذلك بعضهم وحكى السعد فى حاشية الكشاف الإجماع على ذلك .

ولو ذهب ذاهب : إلى أنها تصير — حينئذ — اسما ، لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها — لكونها على صورة الحرف — لم يبعد ، كما قيل فى « لا » — فى نحو قولك : « زيد لا قائم ولا قاعد » — إنه بمعنى « غير » ، وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية .

وينبنى على ذلك : أن الوصف بمجموع « إلا » وما بعـدها على حرفيتها ، وبها وحدها على اسميتها ، فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة(١٢٩) .

ويشترط للوصف بـ « إلا » شروط ، وهى :

أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها . فلا يوصف بها مفرد محض ، ولا معرفة محضة .

---

(١٢٩) ينظر حاشية الصبان ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .

والمراد بشبه الجمع : ما كان مفردا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى كـ « غيرى » فى البيت الآتى(١٣٠) .

والمراد بشبه النكرة : ما أريد به الجنس ، كالمعرف بـ « الـ » الجنسية . وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه ، مراعاة لأصل « إلا » ، وهو الاستثناء ، واشترط كونه نكرة ، أو شبهها ، مراعاة لمعنى « غير » المتوغلة فى التنكير(١٣١) .

فالجمع المنكر ، نحو : « جاءنى رجال قرشيون إلا زيد » ، ومنه قوله — تعالى — : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »(١٣٢) ، فـ « إلا الله » صفة لـ « آلهة » .

ومعنى — الصفة فى هذا الباب — التوكيد ، لا التخصيص ، فلا فرق — فى المعنى — بين ثبوتها وسقوطها(١٣٣) .

ولا يمكن أن يكون « إلا الله » بدلا ، كما فى قولك « ما فيها آلهة إلا الله » لأن « لو » وجوابها بمنزلة الموجب ، والبـدل لا يكون فى الموجب .

وإنما كانت بمنزلة الموجب ، لأنها شرط فيما مضى ، كما أن « إن »

---

(١٣٠) وهو : « لو كان غيرى سليمى الدهر غيره ... الخ » ينظر فيما بعد من البحث .

(١٣١) ينظر الأشمونى بحاشية الصبان ١٥٦/٢ .

(١٣٢) سورة الأنبياء من الآية ٢٢ .

(١٣٣) ينظر شرح التسهيل ٢٩٨/٢ ، والأشمونى ١٥٦/٢ .

شرطا فيما يستقل ، وهم لا يقولون : إن قام أحد إلا زيد فعاقبه ، فكذلك ههنا . وأيضا لو جعلته بدلا لوجب أن يحل محل الأول ، ولو حل محله لفسد المعنى ، لأنه كان يكون الكلام : لو كان فيهما الله لفسدتا .

تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا(١٣٤) .

وإذا كان الأمر كذلك ، علمت أن قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »(١٣٥) ، بمعنى : لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، وأن قوله : « آلهة » لا يجوز أن يكون فى حكم الساقط(١٣٦) .

وشبه الجمع نحو : « ما جاءنى أحد إلا زيد » ، ومنه قول الشاعر :

لو كان غيرى سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث إلا الصارم الذكر(١٣٧)

---

(١٣٤) ينظر الاستغنا ص ٢٤٨ .

(١٣٥) سورة الأنبياء من الآية ٢٢ .

(١٣٦) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ٧١٢/٢ .

(١٣٧) من البسيط ، وقائله لبيد بن ربيعة ، وهو بديوانه ص٥٧ برواية : « اليوم غيره » بدل : « الدهر غيره » .

و « الحوادث » جمع حادثة ، وهى ما يحدث مصائب الدهر .

و « الصارم » السيف القاطع . و « الذكر » النفس الجيد وجوده . و « سليمى » منادى لحرف نداء محذوف ، أى « ياسليمى » . و « الدهر » : نصب على الظرفية المستفرة خبر الـ « كان » أو على المفعولية لحذوف ، أى : يلامى هذا الدهر ، أى : شدائده . والمعنى :

فـ « الصارم » صفة لـ « غيرى » .

ومثال شبه النكرة قوله :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الأصوات إلا بغامها(١٣٨)

فـ « الأصوات » شبيهة بالنكرة ، لأن تعريفه بـ « أل » الجنسيه(١٣٩) .

أنه لو كان غيره من الاشياء فى موضعه ، لغيرته الحوادث ، الا السيف فانه لا يتغير ، فهو مثل السيف لا يتغير .

والشاهد فيه : جرى « الا » وما بعدها على « غير » تعالها .

من مواضعه : الكتاب ٣٢٣/٢ ، والمسائل المنثورة ص ٥٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٢/٢ .

(١٣٨) من الطويل ، وقائله ذو الرمة ، والبيت بديوانه ص ١٠٠٤ والضمير فى « أنيخت » للناقة ، والمراد بـ « البلدة » الأولى : صدرها ، وبالثانية : الأرض التى أناخها فيها . و « قليل » ـ بالجر : صفة سببية للبلدة الثانية . و « الأصوات » : فاعل « قليل » .

ويجوز رفع « قليل » ، على أنه خبر « الأصوات » ، والجملة صفة و « وبغام الناقة » : صوت لا تفصح به .

والشاهد فى قوله : « الا بغامها » ، على أنه وصف لـ « الأصوات » لانها وان كانت معرفة بلام الجنس ، فهى شبيهة بالنكرة .

من مواضعه : المقتضب ٤٠٩/٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٨٣ ، والخزانة ٩١/٢ ، والهمع ٢٠١/٢ .

(١٣٩) ينظر

المبحث السادس

إعطاء « الحسن الوجه » حكم « الضارب الرجل » ـ فى النصب ـ وإعطاء « الضارب الرجل » حكم « الحسن الوجه » فى الجر

الأصل فى : « الضارب الرجل » أن ينصب ، لأنه بمنزلة الفعل ، نحو : « الذى ضرب » .

والأصل فى : « الحسن الوجه » أن يجر ، لأن فعله غير متعد ، إذ لا تقول : حسن فلان وجه زيد ، كما تقول : ضرب زيدا .

ثم يدخل كل واحد منهما على صاحبه ، فيجر « الرجل » فى قولك : « الضارب الرجل » ، على التشبيه بـ « الحسن الوجه » .

وينصب « الوجه » ، فيقال : « مررت بزيد الحسن الوجه » تشبيها بـ « الضارب الرجل » .

ولا يجوز أن تقول : « الضارب زيد » ، لأنه لا ألف ولا لام فيه ، فيشبه : « الحسن الوجه »(١٤٠) .

وانتصاب « الوجه » على التشبيه بالمفعول ، وذلك أنه لما أضمر الفاعل فى الصفة جعل الثانى كالمفعول ، فصار بمنزلة قولك : « هذا الضارب الرجل » ، و « القائل الحق » ، حملوا ـ هنا ـ الصفة على اسم الفاعل فنصبوا بها وإن كانت غير متعدية ، كما حملوا اسم الفاعل على الصفة المشبهة ، حيث قالوا : « مررت بالضارب الرجل » .

---

(١٤٠) ينظر المقتضب ٤/١٦١ ، المقصد فى شرح الايضاح ١/٥٤٨ .

وإنما هذا ذلك ، لأنه معرفة لا يحتمل نصبه على التمييز (١٤١) .

وأجاز الكوفيون نصب « الوجه » ـ فى نحو : « مررت بزيد الحسن الوجه » ـ على التمييز .

قال ابن هشام : (وتوجيه إعرابها أن النصب على الشبيهة بالمفعول به إذ كان المعمول معرفة ، نحو « حسن الوجه » أو وجهه) ، ولا يجوز أن يكون تمييزا ، لأن التمييز واجب التنكير ، خلافا للكوفيين .)(١٤٢) اهـ

ومن شواهد نصب الصفة ، قول الشاعر :

لما لومى بثعلبة بن سعد
ولا بفزارة الشعر الرقابا(١٤٣)

---

(١٤١) ينظر ابن يعيش ٦/٨٥ . وراجع شرح الكافية للرضى ٢/٢٠٦ . والأشمونى بحاشية الصبان ٢/١٣ ، ١٤ .

(١٤٢) ينظر شرح اللمحة ٢/١٥٨ ـ بتصرف .

(١٤٣) من الوافر . ونسب لحارث بن ظالم .

و « ثعلبة » و « فزارة » قبيلتان . و « الشعر » ـ بضم الشين وسكون العين ـ جمع الشعر ، وهو كثير الشعر . و « الرقاب » : جمع رقبة . والعرب ترى من علامات الفيلة أن يكون الرجل كثير شعر الفخذ . ويسمون ذلك القسم .

والشاهد فى قوله : « الشعر الرقابا » ، حيث نصب قوله : « الرقابا » بقوله « الشعر » ، وهو جمع الشعر ، وهو ـ هنا ـ صفة مشبهة .

المبحث السابع

إعطاء « افعل » فى التعجب حكم « افعل » التفضيل ـ فى جواز التصغير ـ ، وإعطاء « افعل » التفضيل حكم الفعل فى التعجب ، فى أنه لا يرفع ظاهرا

أولا : إعطاء افعل ـ فى التعجب ـ حكم افعل التفضيل ، فى جواز التصغير :

أجاز الكوفيون تصغير « أفعل » فى التعجب ، واستدلوا بتصغيره فى أسمائه .

قال فى الإنصاف : « ومن الكوفيين من تمسك بأن قال : الدليل على أن أفعل فى التعجب اسم أنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر :

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

من هؤليائكن الضال والسمر(١٤٤)

---

(١٤٤) ذهب البصريون، والكوفيون على أن امتناعه يجوز أن يكون على الشبه بالمنقول به ، وأجاز الكوفيون أن يكون امتناعه على التعليل لأنهم جاروا أن يأتى للتعجب معربة .

من مواضعه : المقتضب ٤/١٦٢ ، والبيان والتبيين ٤/٢٩ ، والأشباه ١/١٢٢ ، وابن يعيش ٧/٨٩ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٠٩ .

(١٤٤) من البسيط ، ونسب للعرجى ، ونسبه بعضهم لمجنون ليلى .

فـ « أميلح » تصغير « ألمح » ، وقد جاء ذلك كثيرا فى الشعر وسعة الكلام(١٤٥) اهـ

وذهب البصريون : إلى أن تصغير « ألمح » فى هذا البيت شاذ . ومنهم من تمسك بأن قال : إن صيغة التعجب لما أشبهت صيغة التفضيل ـ فى الوزن ـ أعطوا « أفعل » التعجب حكم اسم التفضيل ، فأجازوا تصغيره .

قال ابن هشام : « والثالث ـ وهو ما أعطى حكم الشىء لشبهه له لفظا ومعنى ـ نحو اسم التفضيل ، وأفعل فى التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر ، لشبهه بأفعل فى التعجب وزنا وأصلا وإفادة المبالغة ، وأجازوا وتصغير أفعل فى التعجب ، لشبهه بأفعل

و « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، أى : يا صاحبى .

و « الغزلان » : جمع غزال ، و « السلامة » البهجة وحسن المنظر

و « شدن » : ماض ، شدن الغزال ، ـ بالفتح ـ يشدن ـ بالضم ـ شدونا : قوى وطلع قرناه .

و« الضال » : السدر البرى ، و« السمر » : شجر شائك عظيم .

و « الشاهد فى قوله « أميلح » ، حيث صغر فعل التعجب تشبيها له بأفعل التفضيل وفيه شاهد آخر فى قوله : « هؤليائكن » ، حيث صغر اسم الإشارة مع اقترانه بالهاء » .

من مواضعه : مغنى اللبيب ٢/٦٨٢ ، والمقاصد النحوية ١/٤١٦ ، ٣/٦٤٢ ، والهمع ١/٢٤٧ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٨/٧١ .

(١٤٥) ينظر الانصاف ١/١٢٧ .

التفضيل فيما ذكرنا ، ولم يسمع ذلك إلا فى « أحسن » و « أملح » ذكره الجوهرى . ومنع النحويين مع ذلك قاسوه)(١٤٦) أهـ

ومنع ابن مالك قياسه عن ابن كيسان ، وذكر أن تصغيره فى غاية الشذوذ ، ومنع القياس عليه .

قال فى شرح التسهيل : (وشبه « أفعل » المتعجب به بـ « أفعل » التفضيل ، اقتضى عدم تصغيره بعض العرب ، قال :

يا أميلح غزلانا شدن لنا
من هؤليائكن الضال والسمر(١٤٧)

وهو فى غاية الشذوذ ، فلا يقاس عليه ، فيقال ـ فى « ما أجمله » و « ما أظريفه » ـ : ما أجيمله ، وما أظيرفه ، لأن التصغير وصف فى المعنى ، والفعل لا يوصف فلا يصغر .

وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير « أفعل » ولم يكفيه ذلك حتى أجاز تصغير « أفعل » .

وضعف رأيه ـ فى ذلك ـ بين وخلافه متعين)(١٤٨) أهـ

ونسب أبو حيان جواز تصغيره قياسا ، إلى البصريين والكوفيين ، ورد كلام ابن مالك .

قال فى الارتشاف : (وجواز تصغير « أفعل » ، نحو « ما أحيسن زيدا » هو نص الكوفيين ، والبصريين ، واقتياسه ، وقول ـ ابن مالك :

---

(١٤٦) ينظر مغنى اللبيب ٦٨٢/٢ . وراجع الهمع ٣٦/٣ .
(١٤٧) سبق الاستشهاد به ص ٤٦ .
(١٤٨) ينظر شرح التسهيل ٤٠/٣ .

(وشذ تصغير أفعل ، وهو مقصور على السماع ، خلافا لابن كيسان فى « اطراده » ـ قول من لم يطلع على كلام النحاة ، فى هذه المسألة .

وأما تصغير « أفعل » ، نحو « أحسن بزيد » فلا يجوز ، وأجاز ابن كيسان تصغيره ، فتقول : « أحسن بزيد » ، قياسا على « ما أحيسن زيدا »)(١٤٩)أهـ

ثانيا : إعطاء « افعل » التفضيل حكم « أفعل » فى التعجب ، فى أنه لا يرفع ظاهرا :

لأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به ، وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة ، وهذا الشبه أوجب له القصور عن الصفة المشبهة ، فى اللفظ والعمل .

أما فى اللفظ ، فلزمه ـ فى حال التنكير ـ لفظا واحدا . وأما فى العمل : فكونه لا يرفع فاعلا ظاهرا ، إلا على لغة ضعيفة . حكاها سيبويه(١٥) ، فقال ـ على تلك اللغة : « مررت برجل أكرم منه أبوه » ، لأنه بمعنى : « مررت برجل فائقة فى الكرم أبوه »(١٥١) .

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

ورفعه الظاهر نزر . . . . (١٥٢)

---

(١٤٩) ينظر الارتشاف ٣٥/٣ ، والنكت الحسان ص ١٣٦ .
(١٥٠) ينظر شرح التسهيل ٦٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٨٦٢/٢ ، والوضع الباهر ص ٢٣ .
(١٥٢) ينظر الالفية ص ٤٤ .

وحكم الضمير المنفصل حكم الظاهر .

وأكثر العرب يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر . قال فى التصريح : (ويرفع الضمير المنفصل ، والاسم الظاهر ، فى لغة قليلة ، حكاها سيبويه ، كـ « مررت برجل أفضل منه أبوه ، أو أنت » .

وأكثر العرب يوجب رفع « أفضل » — فى ذلك — على أنه خبر مقدم و « أبوه » ، أو « أنت » مبتدأ مؤخر ، وفاعل « أفضل » ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نخفض نعت لـ « رجل » ورابطها الضمير المجرور بـ من »(١٥٣) أه

ويطرد رفع أفعل التفضيل للظاهر ، إذا حل أفعل التفضيل محل الفعل وذلك إذا كان « أفعل » صفة لاسم جنس ، وسبقه نفى ، وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين ، نحو قول العرب : « ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » .

فـ « أحسن » أفعل تفضيل ، وهو صفة لـ « رجلا » ، وهو اسم جنس مسبوق بنفى ، ومرفوعة ، « الكحل » ، وهو أجنبى من الموصوف ، لكونه لم يتصل بضميره ، و « الكحل » مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه فى عين زيد فاضل ، وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول . والمعنى : أن الكحل فى عين زيد ، أحسن من نفسه فى عين غيره من الرجال(١٥٤) .

---

(١٥٣) ينظر التصريح ٢/١٠٦ .

(١٥٤) ينظر التصريح بمضمونه التوضيح ٢/١٠٦ ، ١٠٧ .

المبحث الثـامن

إعطاء « أن » المصدرية حكم « ما » المصدرية — فى الإهمال — وإعمال « ما » حملا على « أن »

أولا : إعطاء « أن » المصدرية حكم « ما » المصدرية فى الإهمال :

« أن » التى ليست بعد العلم ، ولا ما يؤدى معناه ، ولا ما يؤدى معنى القول ، ولا بعد الظن ، تكون مصدرية لا غير .

وقد يأتى المضارع بعدها مرفوعا ، كقول الشاعر :

أن تقرآن على أسـماء ويحكما
منى السلام وأن لا تشعرا أحدا(١٥٥)

---

(١٥٥) من البسيط . ولم ينسب الى قائل مع كثرة الاستشهاد به وقبله :

يا صاحبى قدت نفسى نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها ... وتصنعا نعمة عندى بها ويدا
أن تقرآن

والشاهد : فى قوله : « أن تقرآن » ، حيث لم تنصب « أن » المصدرية المضارع اما للحمل على « ما » المصدرية ، أو على انها « أن » المخففة من الثقيلة .

من مواضعه : مجالس ثعلب ص ٣٢٢ ، والخصائص ١/٣٩١ ، والمنصف ١/٢٧٨ ، وسر صناعة الاعراب ٢/٥٤٩ ، والانصاف ٢/٥٦٣ ، والتخمير ٤/١٢٨ ، وابن يعيش ٧/١٥ ، ٨/١٤٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٨٠ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ١/٢٠٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٣٥ ، والخزانة ٣/٥٥٩ .

وقوله :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح(١٥٦)

ومن ذلك قراءة بعضهم « لمن أراد أن يتم(١٥٧) الرضاعة »(١٥٨)

واختلف النحاة فى توجيه هذا ونحوه على قولين :

الأول : أن « أن » مخففة من الثقيلة .

الثانى : أن « أن » أهملت حملا على « ما » أختها ، بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى .

وصحح ابن هشام هذا الأخير . قال : (والصواب أنها « أن » الناصبة أهملت حملا على « ما » أختها ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل « أن » المعطوفة عليها ، أى : فى البيت(١٥٩) السابق)(١٦٠)أهـ

---

(١٥٦) من مجزوء الكامل ، وقائله القاسم بن معن .

و « الطلاح » ـ بكسر الطاء ـ جمع « طلحة » ـ بفتحها ـ وهو شجر عظيم .

والشاهد فى قوله : « أن تهبطن » ، وهو كالذى قبله .

من مواضعه : معانى القراء ١/١٣٦ ، وسر صناعة الاعراب ٢/٤٤٨ والخصائص ١/٣٩٠ ، وابن يعيش ٧/٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٩٧ .

(١٥٧) سورة البقرة من الآية ٢٣٣ . وهى قراءة مجاهد . ينظر البحر المحيط ٢/٢١٣ ، والدر المصون ٢/٤٦٣ .

(١٥٨) ينظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٣٤ .

(١٥٩) وهو قوله : « ان تقران ... الخ » ينظر ص ٥١ .

(١٦٠) ينظر مغنى اللبيب ١/٣٠ ، ٢/٦٦٧ .

واختلف العلماء فى نسبة التخريجين السابقين إلى البصريين والكوفيين . فنسب التخريج الثانى إلى البصريين كثير النحاة ، منهم المرادى(١٦١) ، وابن هشام(١٦٢) ، والشيخ خالد(١٦٣) ، والأشمونى(١٦٤) ، وغيرهم(١٦٥) وفى مجالس ثعلب ـ بعد أن ذكر البيت « أن تقرآن » ـ قال : (هذه لغة تشبه بـ « ما »)(١٦٦) أهـ

وذكر مثله ابن يعيش(١٦٧) .

وذكر ابن جنى فى سر صناعة الإعراب أن القول بأنها أهملت حملا على « ما » هو قول الكوفيين ، وأما عند أصحابه فهى مخففة من الثقيلة .

قال ابن جنى : (فهذا على تشبيه « أن » بـ « ما » التى فى معنى المصدر ، فى قول الكوفيين .

---

(١٦١) ينظر الجنى الدانى ص ٢٢٠ .

(١٦٢) ينظر مغنى اللبيب ١/٣٠ .

(١٦٣) ينظر شرح التصريح ٢/٣٣٢ .

(١٦٤) ينظر الأشمونى ٣/٢٨٧ .

(١٦٥) ينظر الارتشاف ٢/٣٩٠ .

(١٦٦) ينظر مجالس ثعلب ص ٣٢٢ .

(١٦٧) ينظر ابن يعيش ٧/١٥ .

فأما على قولنا نحن فإنه أراد « أن » الثقيلة ، وخففها ضرورة)(١٦٨) أهـ

ومسح ابن جنى كونها مخففة من الثقيلة .

قال فى سر صناعة الإعراب : (وسألت أبا على عن ، قول الشاعر : « أن تقرآن .. الخ »(١٦٩) ، فقلت له : لم رفع « تقرآن » ؟

فقال : أراد « أن » الثقيلة ، أى « أنكما تقرآن » .

هـذا مذهب أصحابنا .

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى فى تفسير : « أن تقرآن » قال : شبه « أن » بـ « ما » فلم يعملها فى صلتها ، وهـذا مذهب البغداديين . وفى هذا بعد ، وذلك أن « أن » لا تقع — إذا وصلت حالا أبدا ، إنما هى للمضى ، أو الاستقبال ، نحو : « يسرنى أن قام زيد » ، ويسرنى أن يقوم غدا ولا تقول : « يسرنى أن يقوم ، وهو فى حال قيام .

وأما إذا وصلت بالفعل وكانت مصدرا ، فهى للحال أبدا ، نحو قولك : « ما تقوم حسن » ، أى « قيامك الذى أنت عليه حسن » .

فبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى ، وكل واحدة لا تقع موقع صاحبتها .

---

(١٦٨) ينظر سر صناعة الاعراب ٤٤٨/٢ ، ٤٤٩ ، والخصائص ٣٩١/١ .

(١٦٩) سبق الاستشهاد به ص ٥١ .

قال أبو على : وأولى « أن » المخففة من الثقيلة الفعل ، بلا عوض ضرورة .

وهذا على كل حال — وإن كان فيه بعض الصنعة — أسهل مما ارتكبه الكوفيون »(١٧٠) .

وذكر ابن جنى فى المنصف : أن هـذا من الشـاذ عن القياس والاستعمال قال : (سألت أبا على عن ثبات النون فى : « أن تقرآن » بعد « أن » فقال « أن » مخففة من الثقيلة ، وأولاها الفعل بلا فصل ضرورة ، فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا ، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشىء ، أخـذ وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس)(١٧١) أهـ

وظاهر كلام الانبارى(١٧٢) أن مذهب الكوفيين أن « أن » حملت على « ما » فى ترك العمل .

والمشهور ان مذهب البصريين أن « أن » أهملت حملا على « ما » أختها ، وأن مذهب الكوفيين أنها مخففة من الثقيلة .

وذكر ابن يعيش عكس ذلك(١٧٣) .

وما ذكر عن ابن جنى يفيد العكس — أيضا — وهذا ما ذهب إليه البغدادى وصوبه .

---

(١٧٠) ينظر سر صناعة الاعراب ٥٤٩/٢ .

(١٧١) ينظر المنصف ٢٧٨/١ ، ٢٧٩ .

(١٧٢) ينظر الانصاف ٥٦٣/٢ .

(١٧٣) راجع شرح المفصل ٩/٧ .

قال فى شرح أبيات مغنى اللبيب : (والصواب العكس ، فإن القول بأنها هى المخففة قول البصريين ، والقول بأنها الناصبة الخفيفة ، وقد أهملت ، قول الكوفيين ، قال ابن جنى : سألت أبا على عن قوله : « أن تقرآن » ، فقال هى مخففة من الثقيلة ، كأنه قال : أنكما تقرآن إلا أنه خفف من غير تعويض ، وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : شبه « أن » بـ « ما » ، فلم يعملها كما لم يعمل « ما » اهـ ما نقله البغدادى عن ابن جنى .

ثم قال : وأحمد بن يحيى هو ثعلب ، أحد أئمة الكوفيين ، والمحدث هو ابن السراج شيخ أبى على الفارسى) (١٧٤) أهـ

وصحح ابن مالك كونها مخففة من الثقيلة ، ووقعت موقع الناصبة شذوذا مع نسبة هذا القول للكوفيين ، ونسب للبصريين كونها محمولة على « ما » أختها .

قال فى شرح التسهيل : (وقول الكوفيين عندى أولى بالصواب ، فإنه لا يلزم منه إعمال ما وجب له الإهمال) (١٧٥) .

وذهب ابن عصفور(١٧٦) : إلى أنها مخففة من الثقيلة ، ووليها الفعل من غير فاصل ضرورة .

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله :

ويضمر اعمل أنه حملا على ما أختها حيث استحقت عملا(١٧٧)

---

(١٧٤) ينظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٣٥ .
(١٧٥) ينظر شرح التسهيل ٢/٤٤ ، ٤٥ .
(١٧٦) راجع شرح الجمل ١/٤٢٧ .
(١٧٧) ينظر الالفية ص ٥٧ .

ثانيا : إعمال « ما » حملا على « أن » :

بعض النحاة حمل « ما » المصدرية على أختها « أن » المصدرية فى العمل ، واستدل لذلك بحديث روى عن رسول الله (ﷺ) وهو : « كما تكونوا يولى عليكم »(١٧٨) .

واستبعد ابن الحاجب تشبيه « ما » بـ « أن » ، قال فى الإيضاح : (فأما تشبيه « ما » بـ « أن » ـ فى العمل ـ فأبعد ـ أى : أبعد من تشبيه « أن » بـ « ما » فى الإهمال ـ وعليه حمل ما روى من قوله عليه السلام : « كما تكونوا يولى عليكم » ، فجاء « تكونوا » محذوفا نونه ، والوجه إثباته)(١٧٩) أهـ

قال ابن هشام : (والمعروف فى الرواية كما تكونوا)(١٨٠) أهـ

وقيل : الأولى تخريج هذا على حذف النون تخفيفا ، على حد قوله :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى(١٨١)

---

(١٧٨) ينظر الحديث فى كشف الخفا ٢/١٨٤ ، حديث رقم١٩٩٧
(١٧٩) ينظر الايضاح فى شرح المفصل ٢/٢٣٤ .
(١٨٠) ينظر مغنى اللبيب ٢/٦٩٧ .
(١٨١) رجز لم أهتد لقائله .
و « أبيت » مضارع « بات » ، ومعناه : اختصاص الفعل بالليل . « أسرى » مضارع « سريت الليل » . « تدلكى » : من دلكت الشىء دلكا ، من باب « قتل » اذا مرسته بيدك . و « الذكى » : الشديد الرائحة .
والشاهد فى قوله : « وتبيتى تدلكى » ، حيث حذفت نون الرفع . والأصل : وتبيتين تدلكين .

وخرج عليه قراءة : « قالوا ساحران تظاهرا »(١٨٢) ومنه قوله ـ (ﷺ) : « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى(١٨٣) تحابوا »(١٨٤) .

واختلف فى هذا الحذف ، فقيل : للتخفيف ، واليه ذهب ابن مالك . وقيل : ضرورة ، واليه ذهب ابن جنى ، قال فى الخصائص : (حذفت النون من « تبيتين » ، كما حذفت الحركة للضرورة ، فى قوله: « فاليوم اشرب غير مستحقب ») اهـ ١/٣٨٩ .

من مواضعه : الخصائص ١/٣٨٩ ، وشواهد التوضيح ص ١٧٣ . والهمع : ١/١٧٢ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ـ برواية : « جلدك » بدل : « وجهك » .

(١٨٢) سورة القصص من الآية ٤٨ . وانظر القراءة فى مختصر شواذ القرآن لابن خالوية ص ١١٣ ، ونسبها ليحيى الدمارى ، قال : (وتشديده لحن ، لأنه فعل ماض ، وانما يشدد فى المضارع) اهـ .

وانظر اعراب القراءات الشواذ للعكبرى ٢/٣٦٣ ، والبحر المحيط ٧/١٢٤ .

قال ابو حيان : (ولا تخريج فى اللسان ، وذلك أنه مضارع حذفت منه النون ، وقد جاء حذفها فى قليل من الكلام ، وفى الشعر . و « ساحران » : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أنتما ساحران تتظاهران ، ثم ادغمت التاء فى الظاء ، وحذفت النون ، وروعى ضمير الخطاب) اهـ البحر المحيط ٧/١٢٤ .

(١٨٣) ينظر الحديث فى شرح صحيح مسلم للامام النووى ٢/٢٠ ورواية الحديث فيه : « لا تدخلون الجنة حتى » بدل : « لا تدخلوا » .

(١٨٤) ينظر شواهد التوضيح ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، وحاشية الامير على مغنى اللبيب ٢/٢٠١ .

المبحث التاسع

إعطاء « لم » حكم « لن » ـ فى عمل النصب ـ وإعطاء « لن » حكم « لم » فى الجزم

اولا : إعطاء « لم » حكم « لن » فى عمل النصب :

ذهب بعض العلماء : إلى أن « لم » قد تعطى حكم « لن » فى عمل النصب ، واستشهدوا على ذلك بقراءة بعضهم : « ألم نشرح لك صدرك »(١٨٥) ، ونسبت هذه القراءة إلى أبى جعفر المنصور .

وقد خرجها العلماء على عدة تخريجات ، وهى :

١ ـ أن الأصل : « ألم نشرحن » ، فأبدل من النون ألفا ، ثم حذفها تخفيفا ، وبقى الفتح دليلا عليها ، فهو مثل قول الراجز :

من أى يومى من الموت أفـــر
أيوم لم يقدر أم يوم قدر(١٨٦)

---

(١٨٥) سورة الشرح الآية ١ . وانظر القراءة فى اعراب القراءات الشواذ ٢/٧٢٣ ، والمحتسب ٢/٣٦٦ ، مع نسبتها لأبى جعفر المنصور .

(١٨٦) رجز . نسبة بعضهم الى على ابن أبى طالب ، ونسبه بعضهم الى الحارث بن المنذر الجرمى . والشاهد فى قوله : «لم يقدر» على أن الأصل : « يقدرن » ، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقيت الفتحة دليل عليها . وقيل : نصب الفعل بعد « لم » لغة لبعض العرب . وقيل : غير ذلك كما ذكر من وضعه : المحتسب ٢/٣٦٦ ، وسر صناعة الاعراب ١/٧٥ ، والخصائص ٣/٩٦ ، وشرح القصائد السبع للأنبارى ص ٣٤ برواية : « لا يقدر » بدل : « لم يقدر » ، وعليها فلا شاهد فيه على مسألتنا ـ والدر المصون ١١/٤٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٤٧ .

ونسب هذا التخريج لابن عطية(١٨٧) .

وفيه نظر من :

(أ) تركيبه النفي بـ « لم » مع أنه كالفعل الماضي في المعنى .

(ب) حذف النون لغير مقتض ، مع أن التوكيد لا يليق به الحذف وكذا كونه شيء به الإسهاب و الإطناب(١٨٨) .

٢ ـ أنه بين الهاء والباء في « نرجها » فظن السامع أنه فتحها . وهذا التخريج الزمخشري(١٨٩) .

٣ ـ أن نصب الفعل بعد « لم » لغة لبعض العرب .

الثراة تخريج أحسن من هذا كله ، وهو : أنه لغة لبعض العرب ، حكاها اليحمدي في نوادره ، وهي الجزم بـ « لن » ، والنصب بـ « لم » ، عكس المعروف عند الناس)(١٩٠) اهـ

وهذا التخريج وإن كان أحسن من غيره ، لسلامته من التكلف ، إلا أن فيه نظر إذ لا تحل « لن » هنا .

---

(١٨٧) ينظر البحر المحيط ٤٨٧/٨ ، والدر المصون ٤٣/١١ ، والقرطبي : ٧١٩٩/١٠ .

(١٨٨) ينظر المحتسب ٣٦٦/٢ ، ومغني اللبيب ٦٩٨/٢ .

(١٨٩) ينظر البحر المحيط ٤٨٨/٨ ، والدر المصون ٤٣/١١ .

(١٩٠) ينظر البحر المحيط ٤٨٨/٨ .

قال ابن هشام : (وإنما يصح ـ أو يحسن ـ حمل الشيء على ما يحل محله)(١٩١) اهـ

٤ ـ أن الأصل : « يقدر » ـ بسكون الراء ـ ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة في « أم » ، والراء الساكنة في « يقدر » ـ وقد أجرى العرب الساكن المجاور للمتحرك ، مجرى المتحرك ، والمتحرك مجرى الساكن ، إعطاء للجار حكم مجاوره ـ أبدلوا الهمزة المتحركة ألفا ساكنة بعد الفتحة وأزم ـ حينئذ ـ فتح ما قبلها ، إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة . وهذا التخريج اختاره ابن جني(١٩٢) .

ثانيا : إعطاء « لن » حكم « لم » في الجزم :

المشهور أن المضارع ينصب بعد « لن » ، وحكى اليحمدي في نوادره : أن الجزم بها لغة لبعض العرب ، تشبيها لها بـ « لم » ، لأنها للنفي مثلها ، ولأن النون أخت الميم في اللغة ، ومنه قول الشاعر :

أيادي سبايا عز ما كنت بعدكم
فإن يحل للعينين بعدك منظر(١٩٣)

---

(١٩١) ينظر مغني اللبيب ٦٩٨/٢ .

(١٩٢) ينظر سر صناعة الاعراب ٧٥/١ ـ ٨٢ ، والمقاصد النحوية ٤٤٨/٤ .

(١٩٣) من الطويل ، وقائله كثير عزة .

وقولهم : « أيادي سبا » يضرب به المثل في الفرقة .

والمعنى : كنت بعد فراقك يا عزة مشتت الحال ، مفرق البال فلن يحل لعيني نظر أو منظر .

وقوله :

لن يخب الآن من رجائك من
حرك من دون بابك الحلقة(١٩٤)

أى : يخيب ، فحذف الألف فى النصب ، كما يحذفها فى الجزم فى « لم » ، فهو مجزوم(١٩٥) .

والشاهد فى قوله : « فلن يحل » حيث جزم بـ « لن » وهذا لغة لبعض العرب .

وقيل : شاذ .

وقيل : حذفت الألف واجتزىء بالفتحة .

من مواضعه : وصف المبانى ص ٢٨٨ ، والجنى ص ٢٧٢ ، ومغنى اللبيب /٢٨٥ ، والأشمونى ٣/٢٧٨ .

(١٩٤) من المنسرح ، ونسب لأحد الاعراب .

والشاهد فى قوله : « لن يخب » ، حيث جزم الفعل بـ « لن » بدليل حذف الياء ـ التى هى عين الفعل ـ لالتقاء الساكنين .

وهذه لغة لبعض العرب .

ولو كانت ناصبة لقيل : لن يخيب ، بإثبات الياء وفتح الآخر .

من مواضعه : مغنى اللبيب ١/٢٨٥ ، ٢/٦٩٨ ، والهمع ٢/٢٨٩ ، والأشمونى ٣/٢٧٨ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٥/١٦١ .

(١٩٥) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ص ١٣٠ ، والارتشاف ٢/٦٠٣ ، ووصف المبانى ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والهمع ٢/٢٨٩ ، والأشمونى ٣/٢٧٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١٥٩ ـ ١٦٢ .

واستظهر بعضهم(١٩٦) فى البيت الأول : أن يكون حذف الألف واجتزأ بالفتحة التى قبلها ، لأنها تدل عليها .

ولا يقال فى البيت الثانى : مثل هذا فالأحسن حمل ما ورد من ذلك على أنه لغة لبعض العرب ، وإن كان ما ورد منه قليلا لا يمثل لغة .

---

(١٩٦) ينظر وصف المبانى ص ٢٨٨ ، والجنى الدانى ص ٢٧٢ ، ومغنى اللبيب ١/٢٨٥ .

المبحث العاشر

إعطاء « إن » الشرطية حكم « لو » ـ فى الإهمال ـ وإعطاء « لو » حكم « إن » فى الجزم

أولا . إعطاء « إن » الشرطية حكم « لو » فى الإهمال :

قد تحمل « إن » على « لو » فتهمل ، ويرفع الفعل بعدها ، ومن ذلك قراءة طلحة : « فإما ترين من البشر أحدا فقولى إنى نذرت للرحمن صوما »(١٩٧) ، بسكون ياء المخاطبة فى « ترين » ، وتخفيف نون الرفع المفتوحة .

فاثبت نون الرفع فى فعل الشرط بعد « إن » المؤكدة بـ « ما » حملا على « لو »(١٩٨) .

وذهب ابن جنى : إلى أنها لغة ، قال فى المحتسب : (وأما قراءة طلحة : « فإما ترين » فشاذة ، ولست أقول : إنها لحن ، لثبات علم الرفع . وهو النون فى حال الجزم ، لكن تلك لغة أن تثبت هذه النون فى الجزم)(١٩٩) اهـ

---

(١٩٧) سورة مريم من الآية ٢٦ . ونسب أبو حيان والسمين هذه القراءة الى ابى جعفر وشيبة وطلحة ، ينظر البحر ١٨٥/٦ ، والدر المصون ٥٩١/٧ . ونسبها ابن جنى فى المحتسب ٤٢/٢ الى طلحة .

(١٩٨) ينظر شواهد التوضيح ص ١٩ ، وحاشية الصبان ١٢/٣

(١٩٩) ينظر ٤٢/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤٨/٢ .

وحمل على هذا قوله ـ (ﷺ) ـ : « أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك »(٢٠٠) .

واستبعد أبو حيان حمل « إن » على « لو » ، قال فى الارتشاف : (لا تحمل « إن » على « لو » فيرتفع ما بعدها ، خلافا لزاعمى ذلك ، وإثبات ما أثر فى الحديث يمكن تأويله)(٢٠١) اهـ

فيؤول على أنه أشبع فتحة الراء ، فنشأت الألف ، وليست الألف من نفس الكلمة .

ويجوز أن يكون جعل الألف فى الرفع عليها حركة مقدرة ، فلما دخل الجازم حذفت تلك الحركة ، فبقيت الألف خالية من الحركة ، كما يكون الحرف الصحيح ساكنا فى الجزم(٢٠٢) .

وقال ابن هشام : (يمكن تخريج الحديث على إجراء المعتل مجرى الصحيح ، كقراءة قنبل : « إنه من يتقى ويصبر فإن الله »(٢٠٣) ،

---

(٢٠٠) ينظر الحديث فى سنن ابن ماجة ٢٥/١ ، حديث رقم٦٤ . وروايته فى سنن الترمذى : « فانك ان لم تكن تراه فانه يراك » . ينظر ٧/٥ حديث رقم ٢٦١١ . وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه .

(٢٠١) ينظر الارتشاف ٥٤٧/٢ .

(٢٠٢) ينظر اعراب الحديث النبوى للعكبرى ص ٢٦٠ .

(٢٠٣) سورة يوسف من الآية ٩٠ . وهذه قراءة قنبل من طريق وهى باثبات الياء وصلا ووقفا ، وفيه ثلاثة أوجه :

يلتبس بياء بنى ، وجزم « يعمر »)(٢٠٤) اهـ

ثانيا : إعطاء « لو » حكم « إن » فى الجزم :

كما حملت « إن » على « لو » فأعربت وجزم الفعل بعدها ، كذلك حملت « لو » على « إن » فجزم الفعل بعدها .

وزعم قوم : أن « لو » إذا دخلت على المستقبل : جاز الجزم بها ، وهذه لغة مطردة عندهم .

أحدهما : أنه اتبع كسرة القاف ، فنشأت الياء .

ان مجاهدا من جميع طرقه ، ولم يذكر فى الشاطبية غيره .

والثانى : أنه نقل الحركة على الياء ، وحذفها بالجزم ، وجعل حرف المد كالصحيح فى ذلك .

والثالث : أنه جعل « من » بمعنى « الذى » فالفعل على هذا مرفوع وجميع - بالسكون - فيه وجهان :

أحدهما : أنه حذف الضمة لثقل توالى الحركات ، أو نوى الوقف عليه ، وأجرى الوصل مجرى الوقف .

والثانى : هو مجزوم على المعنى ، لأن « من » - هنا - وان كانت بمعنى « الذى » ولكنها بمعنى الشرط ، لما فيها من العموم والابهام ومن هنا دخلت الفاء فى خبرها ونظيره « فاصدق وأكن » - فى قراءة من جزم - والعائد من الخبر محذوف تقديره : المحسنين منهم .

ينظر التبيان للعكبرى ٦٦/٢ ، وراجع اتحاف فضلاء البشر ١٥٢/٢ ، والموضح ٦٨٧/٢ .

(٢٠٤) ينظر مغنى اللبيب ٦٩٨/٢ .

وزعم قوم منهم ابن الشجرى : أنه يجوز الجزم بها فى الشعر(٢٠٥) .

وإلى هذا الأخير ذهب ابن مالك فى شواهد التوضيح(٢٠٦) . إلا أنه فى التسهيل(٢٠٧) : ذهب إلى أن الأصح امتناع حمل « لو » على « إن » .

والذين حملوا « لو » على « إن » فى الجزم بها ، احتجوا بنحو قول الشاعر :

لو يشأ طار به ذو ميعة
لاحق الآطال نهد ذو خصل(٢٠٨)

---

(٢٠٥) ينظر تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٨٣/٤ ، والارتشاف ٥٧٢/٢ ، واشمونى ١٤/٣ ، ٤٢ .

(٢٠٦) ينظر ص ١٩ .

(٢٠٧) ينظر ص ٢٣٧ .

(٢٠٨) من الرمل . ونسبه بعضهم : الى علقمة النحل ، وبعضهم: الى امرأة من بنى الحارث . و « الميعة » : النشاط ، وأول جرى الفرس . و « اللاحق » : الضامر . و « الآطال » : جمع اطل - بكسر الهمزة ، وسكون الطاء وكسرها - وهى الخاصرة . و « نهد » : جسيم . و « خصل » : جمع « خصلة » ، وهى القطعة من الشعر .

والضمير فى « يشأ » يرجع الى الفارس ، المذكور فى البيت الذى قبله .

وقوله :

ثلمت فؤادك لو يحزنك ما صنعت
إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا(٢٠٩)

وذهب بعض النحاة : إلى أن البيت الأول لا حجة فيه ، وخرج على أنه جاء على لغة من يقول : « شا يشا » ـ بترك الهمزة ـ ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل فى « العالم ، والخاتم » : العألم ، والخأتم .

ى . لو يشا الفرار لأمكنه ذلك . وانجاه فرس له ذو نشاط، كثير سراعة العدو . لكن هذا الفارس كانت سجيته الباس ، والأنفة من العار بالفرار .

والشاهد فى قوله : « لو يشا » ، على أن جماعة من النحاة منهم ابن السيرافى قالوا : إن « لو » تجزم فى الشعر ، كما فى هذا البيت والبيت الآتى .

من مواضعه : تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٨٣/٤ . ومغنى اللبيب ٢٧١/١ . والهمع ٤٦٩/٢ . والأشمونى ١٤/٣ ، ٤٢ . وشرح شواهد مغنى اللبيب ١٠٥/٥ . والخزانة ٥٢١/٤ .

(٢٠٩) من البسيط وقائله لقيط بن زرارة .

و « ثلمت » : ثلمت . يقال : ثلمه الحب ، وثلمه ، أى : أذله و دهب بعقله .

والمعنى : أنها لو أرادت حزنك بشىء مما تصنعه ، كنت من الحزن اليك لهينك ، ولكنها قصدت سرورك فجاءت اليك .

والشاهد فى قوله : « لو يحزنك » وهو كالذى قبله .

من مواضعه : تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٨٣/٤ . ومغنى اللبيب ٢٧١/١ . والأشمونى ١٤/٣ ، ٤٣ . وشرح شواهد مغنى اللبيب ١٠٩/٥ .

وكما فعل ابن ذكوان فى قوله تعالى : « تأكل منسأته »(٢١٠) ، حين قرأ : منسأته .

والأصل : « منسأته » مفعله من « نسأه » ، إذا زجره بالعصا ، فأبدل الهمزة ألفا ، ثم أبدل الألف همزة ساكنة ، فعلى هذا يحمل قوله : « لو يشا » وكذلك البيت الثانى . قالوا : لا حجة فيه .

وخروج على أن ضمة الإعراب فى « يحزنك » سكنت تخفيفا ، كقراءة أبى عمرو : « إنما يأمركم »(٢١١) ، و « وما يشعركم »(٢١٢) ، و « ينصركم(٢١٣) »(٢١٤) .

فتلخص أن فى « لو » ثلاثة أقوال :

---

(٢١٠) سورة سبا من الآية ١٤ .
ونسبها فى الاتحاف لابن ذكوان والداجونى عن هشام ينظر ٣٨٤/٢

(٢١١) أى : من قوله ـ تعالى : ـ « انما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » سورة البقرة الآية ١٦٩ . وانظر القراءة فى الاتحاف ٤٣٦/١ .

(٢١٢) أى : من قوله ـ تعالى ـ : « وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون » سورة الأنعام من الآية ١٠٩ . وانظر القراءة فى الاتحاف ٣٦/٢ .

(٢١٣) أى : من قوله ـ تعالى : ـ « أمن هذا الذى هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن » . سورة الملك من الآية ٢٠ . وانظر القراءة فى الاتحاف ٥٥١/٢ .

(٢١٤) ينظر تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٨٣/٤ ، ومغنى اللبيب ٢٧١/١ ، والأشمونى ٤٢/٣ ، ٤٣ .

١ ـ أن الجزم بها ضرورة ، لا يحسن فى الاختيار ، لعدم تمكنها ، وذلك لغلبة دخولها على المـاضى .

٢ ـ أنه لغة لقوم ، فيطرد عندهم فى الكلام .

٣ ـ أن الجـزم بها ممنوع لا يجـــوز ، لا فى الكلام ولا فى الشعر (٢١٥) .

(٢١٥) ينظر الهمع ٢/٤٦٩ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٥/١٠٥ ـ ١٠٦ .

المبحث الحادى عشر

إعطاء « إذا » حكم « متى » ـ فى الجزم بها ـ وإعطاء « متى » حكم « إذا » فى الإهمال

أولا : إعطاء « إذا » حكم « متى » فى الجزم بها :

تأتى « إذا » فى الكلام على ضربين : ظرف مستقبل ، وحـرف مفـاجأة .

فالتى هى حرف مفاجأة مختصة بالجمل الاسمية ، ولا عمل لها ، والاستقبالية مختصة بالجمل الفعلية ، وتأتى على وجهين :

أحدهما : أن تكون خالية من معنى الشرط ، نحو : « والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلى »(٢١٦) .

والثانى : أن تكون متضمنة معنى الشرط .

وهو الغالب فيها ، نحو : « وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم »(٢١٧) .

وهى كالخالية من معنى الشرط فى عدم استحقاق عمل الجزم ، لأن « إذا » الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه ،

(٢١٦) سورة الليل الآيتان ١ ، ٢ .
(٢١٧) سورة البقرة من الآية ١٤ .

حقيقة أو حكما والشرط المقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وهذه ، تقول : « أنك إذا تمر المسر ، وإذا قدم الحاج » . ولو قلت : « أنك إذا تمر المسر » ، كان قبيحا .

فما خالفت « إذا » ، « لو » فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في وقوعه فارقتها في حكمها ، فلم يجزم بها في السعة ، بل تضاف إلى الجملة وإذا وليها مضارع كان مرفوعا ، كقوله — تعالى — : « وهو على جمعهم إذا يشاء قدير »(٢١٨،٢١٩) .

وأما في الشعر فشاع الجزم بها حملا على « متى » .

وذهب ابن مالك — في شواهد التوضيح(٢٢٠) : إلى أن الجزم بها في النثر قليل ، وفي الشعر كثير .

وقيل لا يجزم بها إلا في الشعر ، وهذا هو المشهور (٢٢١) .

قال سيبويه : (وقد جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بـ « لو » حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب)(٢٢٢) اهـ

ومن شواهد الجزم بـ « إذا » قوله — (ﷺ) — لعلي وفاطمة

---

(٢١٨) سورة الشورى من الآية ٢٩ .

(٢١٩) ينظر الكتاب ٦٠/٣ ، وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٨١/٤ ، والأشموني بحاشية الصبان ١٢/٣ .

(٢٢٠) ينظر ص ١٨ .

(٢٢١) ينظر الانتصاف ٥٤٩/٢ ، ٥٥٠ ، مغني اللبيب ٩٣/١ ، والأشموني ١٢/٣ .

(٢٢٢) ينظر الكتاب ٦٦/٣ .

— رضي الله عنهما — : « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا وثلاثين وتسبحا ثلاثا وثلاثين وتحمدا ثلاثا وثلاثين »(٢٢٣) .

فقوله : « تكبرا » بلفظ المضارع ، وحذف النون على أن « إذا » جازمة ، أو لتخفيف(٢٢٤) .

وقول الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى
وإذا تصبك خصاصة فتجمل(٢٢٥)

ثانيا : إعطاء « متى » حكم « إذا » في الإهمال :

اختلف النحاة في إهمال « متى » حملا على « إذا » ، فذهب ابن مالك — في التسهيل(٢٢٦) ، وشواهد التوضيح(٢٢٧) — : إلى

---

(٢٢٣) الحديث بهذه الرواية أخرجه البخاري في كتاب المناقب — باب مناقب علي بن أبي طالب . ينظر في عمدة القاري ٢١٨،٢١٧/١٦

(٢٢٤) ينظر عمدة القاري ٢١٨/٦ .

(٢٢٥) من الكامل ، وقائله عبد قيس بن خفاف .

والشاهد في قوله : « وإذا تصبك » ، حيث جزم بـ « اذا » وهذا خاص بضرورة الشعر على المشهور ، وأجازه ابن مالك في النثر على قلة .

من مواضعه : تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٨٢/٤ ، ومغني اللبيب ٩٣/١ ، ٩٦ ، ٦٩٨/٢ ، والأشموني ١٣/٣ — برواية : « فتحمل » بدل « فتجمل » — وشرح شواهد مغني اللبيب ٢٢٢/٢ .

(٢٢٦) ينظر ص ٢٢٧ .

(٢٢٧) ينظر ص ١٩ .

أنها قد تهمل حملا على إذا ، مستدلا لذلك بقول السيدة عائشة — رضى الله عنها — : « إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس »(٢٢٨) أهـ

وذهب — فى الكافية وشرحها — إلى أن إهمالها شاذ . قال فى الكافية :

(وشذ إهمال متى وإن ولم
حملا على أشباهها من الكلم)(٢٢٩) أهـ

وقال فى شرحها : (وشذ إهمال « متى » حملا على « إذا » وإهمال « إن » حملا على « لو » ، وإهمال « لم » حملا على « ما »(٢٣٠) أهـ

وذهب أبو حيان(٢٣١) : إلى أن « متى » لا تهمل حملا على « إذا » ، خلافا لزاعم ذلك .

واستغرب ابن الناظم إهمال « متى » حملا على « إذا » قال فى شرح التسهيل : (وقد تهمل « متى » فيرفع الفعل بعدها ، حملا على

---

(٢٢٨) ينظر سنن النسائى بشرح السيوطى ، وحاشية السندى - كتاب الامامة ٢/٩٩ ، و « أسيف » : سريع البكاء والحزن ، وقيل : هو الرقيق .

والمعنى : لا يسمع الناس لكثرة بكائه .

(٢٢٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٠ .

(٢٣٠) ينظر المرجع السابق ٣/١٥٩١ .

(٢٣١) ينظر الارتشاف ٢/٥٤٨ .

« إذا » ، وهو غريب ، ومنه : « إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس)(٢٣٢) أهـ

وبعضهم خرج الحديث على أن « متى » حملت على « إذا » فأهملت وارتفع الفعل بعدها .

قال الإمام السندى : (« متى يقوم » هكذا ، بالرفع ، بثبوت الواو فى بعض النسخ ، وفى بعضها : « يقم » — بالجزم ، وحذف الواو — وهو ، الأظهر لكون « متى » من أدوات الشرط الجازمة للمضارع .

ووجه الرفع : أنها أهملت حملا على « إذا » كما تعمل « إذا » حملا على « متى »)(٢٣٣) أهـ

وخرجه العكبرى على أن الواو — فى « متى يقوم » — لم تحذف لالتقاء الساكنين ، وذلك لإدغام ميم « يقوم » فى ميم « مقامك » ، فهو عنده من باب الجمع بين الساكنين إذا كانا على حدهما .

قال فى إعراب الحديث : (وقع فى هذه الرواية « يقوم » بالواو والوجه حذفها وإسكان الميم ، لأن « متى » — هنا — شرط ، وجوابه : « لا يسمع الناس » ، ولا معنى للاستفهام — ههنا — إلا أنه قد جاء فى الشعر مثل ذلك شاذا .

---

(٢٣٢) ينظر تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٤/٨٢ .

(٢٣٣) ينظر حاشية السندى على سنن النسائى بشرح السيوطى ٢/٩٩ .

ووجهه : أن الواو تحذف لالتقاء الساكنين ، فإذا أدغمت الميم فى الميم التى بعدها ، جاز وضع الواو قبلها ، كما قالوا : « تعود الثوب » ، وقالوا فى الياء : « هو لصيم » ، وفى الألف : الحاقة ، والدابة) (٢٣٤) اهـ .

وهذا التخريج ضعفه بين ، لأن شرط الإدغام سكون الحرف الأول والميم فى « يقوم » مضمومة ، وفى « مقامك » مفتوحة ، فالحرفان متحركان ، وعلى فرض أنه يجوز أن ينطق بهما مع إدغام أحدهما فى الآخر ، فهناك رواية للحديث تقول : « وإنه متى يقوم فى مقامك » (٢٣٥) وعلى هذه الرواية يستحيل إدغام الميم فيما بعدها . وعلى هذا فالأرجح أن يخرج الحديث على أن « متى » أهملت حملا على « إذا » ، فارتفع الفعل بعدها ، كما ذهب إلى ذلك بعضهم .

---

(٢٣٤) ينظر اعراب الحديث للعكبرى ص ٣٨٦ ، ٣٩٧ .

(٢٣٥) ينظر سنن النسائى بشرح السيوطى وحاشية السندى ٢/٩٦

خاتمـــــة

وبعـــــد :

فمن خلال دراستى لصور تقارض اللفظين فى الأحكام ، والتى قمت بجمع شعثها المتفرق فى بطون كتب التراث ، وناقشت آراء العلماء فيها ، وعرضتها مدعومة بآيات من كتاب الله ــ تعالى ــ وبعض أحاديث رسول الله (ﷺ) وبعض أشعار العرب ، استطعت أن أخــرج ببعض النتائج ، والتى كان من أهمها :

١ ــ وضح آراء النحاة فى حكم مجىء « الذى » مصدرية ، وأنها ــ حينئذ ــ حرفية ، وقيل : اسمية ، وأن الذين قالوا إنها مصــدرية جعلوا صلتها جملة فعلية . وأما وصلها بالجملة الإسمية فيحتاج إلى شاهد ، أو نقل .

٢ ــ إن وقوع « أن » بمعنى « الذى » ، انفرد به محمد بن مسعود الغزنى .

٣ ــ أن بنى تميم أهملوا « ما » فى العمل ، لأنها غير مختصة ، وأعملها أهل الحجاز لشبهها بـــ « ليس » ، فى نفى الحال ودخولها على المبتدأ والخبر ، وعلى مذهبهم نزل القرآن الكريم .

٤ ــ أن بعض النحاة أجاز نصب خبر « ما » وإن انتقض بـــ « إلا » ــ مطلقا ــ ومنهم من أجاز نصبه ــ حينئذ ــ بشرط أن يكون الخبر هو الاسم فى المعنى ، ومنهم من أجاز نصبه إن كان صفة ، فإن انتقض النفى بغير « إلا » وجب النصب عند البصريين .

٥ ــ أن مذهب الجمهور : إذا تقدم خبر « ما » بطل عملها ، والباقى

بعضهم نصبه ، وقيل : إنه لغة ، وهو عند سيبويه قليل • واختلف النقل عن الفراء ، فنقل عنه أنه أجاز نصب الخبر إذا تقدم على الاسم ، ونقل عنه أنه لا يجيز نصبه •

٦ ــ إذا اكتفت « ما » بمثلها ، بطل عملها عند عامة النحويين ، وأجاز جماعة من الكوفيين إعمالها •

٧ ــ إذا اقترن الخبر بعد « ليس » بـ « إلا » رفع ، وأهملت « ليس » حملا على « ما » ــ عند بنى تميم ــ وأجاز الحجازيون إعمالها •

٨ ــ إذا لحق « عسى » ضمير نصب ، كان الضمير فى محل نصب عند سيبويه ــ لأنه اسم « عسى » ، والمرفوع خبرها إلحاقا لـ « عسى » بـ « لعل » ، وذهب المبرد والفارسى : إلى أن الضمير منصوب المحل ، على أنه خبر مقدم ، والمرفوع اسمها مؤخرا •

وذهب الأخفش : إلى أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع واختار هذا ابن مالك •

٩ ــ أن « لعل » تحمل على « عسى » ، فيقترن خبرها بـ « أن » ، وخصه بعضهم بالشعر ، وأجاز بعضهم قياسه •

١٠ ــ قد يعطى الفاعل إعراب المفعول ، ويعطى المفعول إعراب الفاعل ، وقد يرفع الفاعل والمفعول ، وقد ينصبان •

وهذا كله يأتى فى الشعر وفى شاذ الكلام بشرط أمن اللبس •

١١ ــ أصل « غير » أن يوصف بها ، وأصل « إلا » أن يستثنى بها ، وقد تعطى كل واحدة منهما حكم الأخرى ، لاجتماعهما فى معنى المغايرة •

١٢ ــ الأصل فى : « الضارب الرجل » أن ينصب ، والأصل فى : « الحسن الوجه » أن يجر ، لأن فعله لازم ، وقد يدخل كل واحد منهما على الآخر ، فيجر : « الرجل » ، وينصب « الوجه » على التشبيه بالمفعول ، وأجاز الكوفيون نصبه على التمييز •

١٣ ــ أجاز الكوفيون تصغير « ما أفعل » ــ فى التعجب ــ وأجازه ابن كيسان مع جواز تصغير « أفعل به » ، ورده ابن مالك . وحكم بشذوذ ما ورد منه ، تابعا فى ذلك البصريين ، ومن النحاة من أجاز تصغير « ما أفعل » لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة •

١٤ ــ قد تحمل « أن » المصدرية على « ما » فتهمل ، ويرتفع الفعل بعدها ، واختلف فى توجيهه ، فقيل : هى مخففة من الثقيلة ، وقيل : رفع الفعل بعدها ، لإهمالها حملا على « ما » ، واختلف النحاة فى نسبة هذين التوجيهين ، فمنهم من نسب إلى الكوفيين أنها ــ حينئذ ــ مخففة ، ونسب إلى البصريين أنها مهملة ، ومنهم من عكس •

١٥ ــ قد تعمل « ما » حملا على « أن » ــ فى العمل ــ عند بعض النحاة ، واستدلوا لذلك بحديث : « كما تكونوا يولى عليكم » ، وقيل : ليست « ما » ــ هنا ــ عاملة ، وإنما حذفت النون لتخفيف •

١٦ ــ قد تعمل « لم » النصب حملا على « لن » ــ عند بعض النحاة ــ ومنع ذلك بعضهم ، وخرجوا ما ورد منه •

وذهب بعضهم إلى أن النصب بها لغة •

١٧ ــ قد تعمل « لن » الجزم حملا على « لم » ، وذكر اللبحانى أنه لغة لبعض العرب ، ومنعه بعضهم ، وخرج ما ورد من ذلك •

١٨ ــ قد تهمل « إن » الشرطية ، ويرتفع الفعل بعدها ، وذكر ابن جنى أنها لغة ، واستبعد بعض النحاة رفع الفعل بعدها ، وأولوا ما ورد من ذلك .

١٨ ــ قد تهمل « إن » الشرطية ، ويرتفع الفعل بعدها ، وذكر ابن جنى أنها لغة ، واستبعد بعض النحاة رفع الفعل بعدها ، وأولوا ما ورد من ذلك .

١٩ ــ قد يجزم بـ « لو » ــ وهى لغة مطردة عند بعضهم ــ إذا دخلت على المستقبل ، وقيل : الجزم بها خاص بالشعر . ومنع قوم ذلك وأولوا ما ورد منه .

٢٠ ــ شاع الجزم بـ « إذا » حملا على « متى » ، والمشهور أنه خاص بالشعر ، وقيل يجوز فى النثر على قلة .

٢١ ــ ذهب بعض النحاة : إلى أن « متى » قد تهمل حملا على « إذا » ، واستدلوا لذلك .

وذهب بعضهم : إلى أن إهمالها شاذ ، وأولوا ما ورد من ذلك .

هذا والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، وأن أكون قد وفقت فى إضافة جديد إلى المكتبة العربية ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع

أولا :

١ ــ القرآن الكريم .

ثانيا : المخطوطات :

٢ ــ فرائد العقود فى حل ألفاظ الأزهرية للحلبى ، مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ١٥٨١/٢٣٤٠ .

ثالثا : الرسائل :

٣ ــ إرشاد السالك النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل للعلامة محمد الشافعى الدمياطى ــ رسالة ماجستير ــ القسم الثانى .

من إعدادنا .

رابعا : المطبوعات :

٤ ــ إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للبنا ــ تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .

٥ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ــ تحقيق دكتور/ مصطفى أحمد النماس ــ طبعة النسر الذهبى الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م .

٦ ــ الأزهية فى علم الحروف للهروى ــ تحقيق/ عبد المعين الملوحى

ـ مطبوعات مجمع اللغة العربيـــة بدمشق ـ طبعة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م •

٧ ـ الاستغناء فى الاستثناء للقرافى ـ تحقيق/ محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م •

٨ ـ أسرار العربية للانبارى ـ تحقيق/ محـــمد بهجة البيطار ـ مطبوعات المجمع العلمى بدمشق •

٩ ـ الأشباه والنظائر للسيوطى ـ تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ طبعة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م •

١٠ ـ الأصول فى النحو لابن السراج ـ تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرســالة بيروت ـ الطبعـــة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م •

١١ ـ إعراب الحديث النبوى ـ أملام أبو البقاء العكبرى ـ تحقيق/ عبد الإله نبهان ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ ودار الفكر ـ سوريا ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م •

١٢ ـ إعراب القراءات الشواذ للعكبرى ـ دراسة وتحقيق/ محـــمد السيد أحمد عزوز ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م •

١٣ ـ الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقى ـ تحقيق/ سعيد الأفغانى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م •

١٤ ـ ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ـ مكتبة ومطبعة محمد على صبيح ـ مصر •

١٥ ـ أمالى ابن الحاجب ـ دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صـــالح سليمان ـ دار الجيل ـ بيروت ـ دار عمار الأردن ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م •

١٦ ـ الأمالى النحوية « أمالى القـــرآن الكريم » لابن الحـــاجب ـ تحقيق/ هادى حسن حمودى ـ مكتبة النهضة العربية ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م •

١٧ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف للانبارى ـ تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد ـ دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٢م •

١٨ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق الدكتور/ عبد المتعال الصعيدى ـ مكتبة الآداب ومطبعتها ـ القاهرة •

١٩ ـ الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحـــاجب النحوى ـ تحقيق الدكتور/ موسى بناى العليلى ـ مطبعة العانى ـ بغداد •

٢٠ ـ البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ، وبهامشه النهر المـــاد ، والدر اللقيط ـ دار الفكر ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

٢١ ـ البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الـ ـ تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتى ـ دار الـ الإسلامى ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ •

٢٣ ـ البيان والتبيين للجاحظ ـ تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون ـ مطبعة المدنى ـ مصر ـ الناشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م •

٢٣ ـ التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى ـ نسخة محققة بإشراف مكتبة البحوث والدراسات ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

٢٤ ـ تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب ـ للأعلم الشنتمرى ـ تحقيق الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .

٢٥ ـ التخمير للقاسم بن الحسين الخوارزمى ـ تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ دار الغرب الإسلامى ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

٢٦ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ حققه وقدم له / محمد كامل بركات ـ وزارة الثقافة ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م

٢٧ ـ تفسير القرطبى لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى دار الريان للتراث .

٢٨ ـ تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ـ تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوى المختون ـ هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٢٩ ـ الجمل فى النحو للزجاجى ـ تحقيق الدكتور / على توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ودار الأمل ـ الأردن ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٣٠ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ـ تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ـ والأستاذ / محمد نديم فاضل ـ منشورات

دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٣١ ـ حاشية الإمام السندى على سنن النسائى بشرح السيوطى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٣٢ ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام ـ دار إحياء الكتب الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى وشركاه ـ مصر .

٣٣ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ـ مطبعة عيسى الحلبى وشركاه بمصر .

٣٤ ـ حاشية يس على شرح التصريح ـ طبعة عيسى الحلبى ـ بمصر .

٣٥ ـ الحال فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى ـ تحقيق الدكتور / مصطفى إمام ـ مطبعة الدار المصرية ـ الطبعة الأولى ١٩٧٩م .

٣٦ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للشيخ / عبد القادر بن عمر البغدادى ، وبهامشه المقاصد النحوية للعينى ـ طبعة بولاق ـ مصر .

٣٧ ـ الخصائص لابن جنى ـ تحقيق / محمد على النجار ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٣٨ ـ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ـ تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ـ دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى . الجزآن : ١ ، ٢ سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، والأجزاء :

٤ ، ٥ ، ٦ ـ سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م • والجزء : ٧ سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م • والجزآن : ٨ ، ٩ سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م • والجزآن : ١٠ ، ١١ سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م •

٣٩ ـ ديوان الأخطل ـ شرح/ مجيد طراد ـ دار الجيل ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م •

• ـ ديوان الأعشى ـ دار صادر ـ بيروت •

٤١ ـ ديوان جرير ـ دار صادر ـ بيروت •

٤٢ ـ ديوان جميل بثينة ـ جمع وتحقيق وشرح دكتور/ حسين نصارى ـ دار مصر للطباعة •

٤٣ ـ ديوان ذى الرمة ـ تحقيق عبد القدوس أبو صالح ـ دمشق طبعة ١٩٧٢م •

٤٤ ـ ديوان الفرزدق ـ قدم له وشرحه/ مجيد طراد ـ الناشر دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م •

٤٥ ـ ديوان لبيد ـ دار صادر ـ بيروت •

٤٦ ـ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى ـ تحقيق/ أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م •

٤٧ ـ رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنووى ـ حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه/ مصطفى محمد عمارة ـ دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى الحلبى •

٤٨ ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى ـ دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوى ـ دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م •

٤٩ ـ سنن الترمذى ـ تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض ـ دار الحديث •

٥٠ ـ سنن ابن ماجه ـ تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى ـ دار إحياء التراث العربى ـ طبعة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م •

٥١ ـ سنن النسائى بشرح السيوطى ـ وبهامشه حاشية السندى على سنن النسائى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان •

٥٢ ـ شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ـ تحقيق/ عبد العزيز بن رباح ، وأحمد يوسف دقاق ـ الجزء الأول ـ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٨م ـ والجزء الثانى ـ الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م ـ دار المأمون للتراث ـ بيروت ، دار الثقافة العربية ـ بيروت • والجزء الرابع ـ الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م دار الثقافة العربية ـ بيروت • والجزء الخامس والسادس ـ الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٣م • دار المأمون للتراث ـ دمشق ، وبيروت • والجزء السابع الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م • دار المأمون للتراث ـ دمشق ، وبيروت • والجزء الثامن ـ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ، وبيروت •

٥٣ ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ـ مطبعة عيسى الحلبى وشركاه بمصر •

٥٤ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ تحقيق وشرح الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد ـ دار الجيل ـ بيروت •

٥٥ ـ شرح بانت سعاد لابن هشام ، وبهامشه الإسعاد على بانت سعاد للشيخ/ إبراهيم الباجورى ـ مطبعة مصطفى الحلبى وأولاده ـ مصر ـ الطبعة الثالثة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .

٥٦ ـ شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق الدكتور/ أحمد عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوى المختون ـ هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٥٧ ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ/ يس ـ مطبعة عيسى الحلبى وشركاه بمصر .

٥٨ ـ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور « الشرح الكبير » ـ تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراق .

٥٩ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضى ـ تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين وآخرين ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

٦٠ ـ شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام ـ الجهاز المركزى للكتب الجامعية ـ طبعة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٦١ ـ شرح صحيح مسلم للإمام النووى ـ تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد ـ الناشر المكتبة التوفيقية ـ القاهرة .

٦٢ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق/ الشيخ محمد محى الدين ـ الناشر مكتبة محمد على صبيح وأولاده ـ مصر ـ الطبعة السابعة عشر ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

٦٣ ـ شرح القصائد السبع الطوال للانبارى ـ تحقيق وتعليق/ عبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ مصر ـ الطبعة الخامسة .

٦٤ ـ شرح كافية ابن الحاجب للرضى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٦٥ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى ـ دار المأمون للتراث ـ السعودية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٦٦ ـ شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لابن هشام ـ تحقيق وشرح الدكتور/ صلاح راوى ـ مطبعة حسان ـ مصر ـ الطبعة الدكتور/ صلاح راوى ـ مطبعة حسان ـ مصر ـ الطبعة الثانية .

٦٧ ـ شرح المفصل لابن يعيش ـ مكتبة المتنبى ـ القاهرة .

٦٨ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ـ تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى ـ مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض .

٦٩ ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسى ـ مكتبة دار البيان ـ بغداد ـ ودار صعب ـ بيروت .

٧٠ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ـ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ مصر ـ الطبعة الثانية .

٧١ ـ عمدة القارىء شرح صحيح البخارى للعينى ـ دار الفكر ـ بيروت .

٧٢ ـ العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية للجرجانى شرح للشيخ/ خالد الأزهرى ـ تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور/ البدراوى زهران ـ دار المعارف ـ مصر ـ الطبعة الثانية .

٧٣ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ـ ترقيم وتصحيح/ محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ـ الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان •

٧٤ ـ قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ـ طبعة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م •

٧٥ ـ الكافية الشافية لابن مالك بشرحه عليها • تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي ـ دار المأمون للتراث ـ السعودية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م •

٧٦ ـ كتاب سيبويه ـ تحقيق/ عبد السلام هارون ـ الجزء الأول مطبعة المدني الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، والجزء الثاني مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ١٩٧٩م • والجزء الثالث • مكتبة الخانجي بالقاهرة بدون تاريخ ـ والجزء الرابع دار الجيل للطباعة ـ الفجالة ـ الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م • الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض • والجزء الخامس مطبعة المدني الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ـ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض •

٧٧ ـ كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ الحنفي ـ تحقيق الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر ـ مطبعة حسان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م •

٧٨ ـ كتب الألغاز والأحاجي اللغوية ، وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة إعداد/ أحمد محمد الشيخ ـ المنشأة العامة للنشر والتوزيع ـ طرابلس ـ ليبيا ـ الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ ـ ١٩٨٥م •

٧٩ ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني ـ تصحيح وتعليق/ أحمد القلاش ـ نشر دار التراث ـ القاهرة •

٨٠ ـ لسان العرب لابن منظور ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م •

٨١ ـ المؤتلف والمختلف للآمدي ـ تعليق الأستاذ الدكتور/ ك كركو ـ دار الجيل ـ بيروت •

٨٢ ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ـ تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي ـ دار المعارف ـ الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م •

٨٣ ـ مجالس ثعلب ـ تحقيق/ عبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ الطبعة الخامسة •

٨٤ ـ مجالس العلماء للزجاجي ـ تحقيق/ عبد السلام هارون ـ مطبعة المدني ـ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ، ودار الرفاعي بالرياض ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م •

٨٥ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها لابن جني ـ تحقيق/ علي النجدي ناصف ، والدكتور/ عبد الفتاح شلبي ، والدكتور/ عبد الحليم النجار ـ طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ الجزء الأول ١٣٨٦هـ والجزء الثاني ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م •

٨٦ ـ مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ـ عني بنشره ج برجستراسر ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة •

٨٧ ـ المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى ـ تقديم وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوى ـ دار القلم ـ دمشق ، ودار المنار ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م •

٨٨ ـ المسائل العسكرية لأبى على الفارسى ـ تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر ـ مطبعة المدنى ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م •

٨٩ ـ المسائل العضديات لأبى على الفارسى ـ تحقيق الدكتور/ على جابر المنصورى ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م •

٩٠ ـ المسائل المنثورة لأبى على الفارسى ـ تحقيق/ مصطفى الحدرى ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق •

٩١ ـ مسند ابن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال ـ دار الفكر ـ بيروت •

٩٢ ـ معانى القرآن للأخفش ـ تحقيق الدكتور/ فائز فارس ـ دار البشير ـ دار الأمل ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م •

٩٣ ـ معانى القرآن للفراء ـ تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، والأستاذ/ على النجدى ناصف ـ الجزء الأول طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ١٩٨٠م ، والجزء الثانى طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة • والجزء الثالث طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ طبعة ١٩٧٢م •

٩٤ ـ المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية ـ إعداد الدكتور/ إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م •

٩٥ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى ـ تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين ـ الناشر محمد على صبيح ـ القاهرة •

٩٦ ـ المفصل بشرح ابن يعيش ـ مكتبة المتنبى ـ القاهرة •

٩٧ ـ المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى ، على هامش خزانة الأدب ـ طبعة بولاق •

٩٨ ـ المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ـ تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان ـ منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ دار الرشيد ـ العراق سنة ١٩٨٢م •

٩٩ ـ المقتضب للمبرد ـ تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ـ خلاف النحاة فى الميم المشددة واستعمالات هذا اللفظ فى لغة العرب . ١ ، ٣ ، ٤ ـ القاهرة ١٣٩٩هـ • والجزء الثانى ـ القاهرة ١٣٨٦هـ المبحث الثالث : وخصصته لفظ الجلالة « اللهم » وتناولت فيه

١٠٠ ـ المقرب لابن عصفور ـ تحقيق/ أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى ـ مطبعة العانى ـ بغداد •

١٠١ ـ الممتع فى التصريف لابن عصفور ـ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م •

١٠٢ ــ المنصف « شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى » ــ تحقيق الأستاذ/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ــ وزارة المعارف العمومية ــ إدارة إحياء التراث القديم ــ الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م •

١٠٣ ــ الموضح فى وجوه القراءات وعللها لابن أبى مريم ــ تحقيق/ عمر حمدان الكبيسى ــ الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م ــ جدة ــ السعودية •

١٠٤ ــ نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ــ تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا دار الرياض للنشر والتوزيع •

١٠٥ ــ النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حيان ــ تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م •